



الحَقِيقَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

كما جاء بها القرآن الكريم

لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة

عضو المجمع

الكتاب الثاني

سلسلة البحوث الإسلامية



0198702

Bibliotheca Alexandrina

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

فإن السلف الصالح قد تذرع لفهم القرآن الكريم والعلوم التي
انبثقت عنه بالذوق العربي الفصيح ، وبالسنة النبوية الصحيحة ،
وساروا في فهمه على أنه كل لا يتجزأ ، ويفسر بعضه بعضا .

فعرفوا الإيمان من صفات المؤمن التي ذكرها القرآن الكريم
في مثل قوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا
وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون » .
ومثل قوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت
قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون » .
ووجدوا الإيمان يذكر متضمنا العمل أو مقرونا به فعملوا ،
فكمل إيمانهم ، وعلى هذا النحو فهموا شعائر الإسلام ، وتوحيده الله

وكالاته المطلقة ، والرسل الكرام ، ووظائفهم والملائكة الأطهار وصفاتهم .

وجاء المتأخرون الذين فقدوا الذوق العربي الفصيح والاسترشاد الواعي من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، فصبوا قوالب التوحيد في قواعد جافة ، ومن ثم ضعف الإيمان وضعفت الإرادة تبعاً لذلك ، وضعفت الأخلاق بالتالي .

ومن توفيق الله أن أخذ المصلحون يتجهون بتيار الإصلاح إلى الوضع السليم ، فارتفعت أصوات الغيورين بضرورة إصلاح المجتمعات الإسلامية وذلك بالرجوع في فهم التوحيد - بالذات - إلى الكتاب الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والاسترشاد بهما ، على نحو ما فعل السلف الصالح حتى نسعد كما سعدوا .

ويسر الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية أن تقدم للمسلمين كتابها الشهري الثاني :

«العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم»

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة عضو المجمع ، وهو عالم فاضل معروف في العالم الإسلامي بأبحاثه القيمة وتأليفه العديدة ، في مختلف القضايا الإسلامية والعربية ، والتي لها قيمتها وأصالتها .

والأمانة العامة تقدم له خالص شكرها وعميق تقديرها على هذا
البحث القيم في الناحية العقائدية .

والله تعالى نسأل أن ينفع به ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه خير
الإسلام والمسلمين .

والله الموفق والمستعان . وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ
وآله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .

ربيع الثاني سنة ١٣٨٩ هـ
يونية سنة ١٩٦٩ م

الدكتور عبد الحليم محمود

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

تعريف موجز بالمؤلف



- * ولد سنة ١٨٩٨ بمدينة المحلة الكبرى .
- * است حفظ القرآن ، ودخل للسكاتب الراقية ، وكان منهاجها كنهج المدارس الابتدائية القديمة ، لولا أنها ينقصها اللغة الإنجليزية واستعيض عنها بدراسات دينية وعربية .
- * بعد أن حفظ القرآن الكريم دخل الجامع الأحمدي في سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩١٦ حيث دخل مدرسة القضاء الشرعي ، ونال شهادة العالمية من درجة أستاذ سنة ١٩٢٥ .
- * حصل على شهادة دار العلوم العليا من الخارج سنة ١٩٢٧ . ثم درس بتجهيزية دار العلوم ، والقضاء الشرعي والمدارس الثانوية ، حتى نقل إلى كلية أصول الدين مدرسا .
- * ونقل إلى كلية الحقوق مدرسا حتى أصبح أستاذاً ورئيساً لقسم الشريعة الإسلامية بها وأحيل إلى التقاعد أخيراً — أمد الله في عمره وبارك فيه .
- * وعين عضواً بمجمع البحوث الإسلامية منذ إنشائه .
- * وله تأليف قيمة في التاريخ ، والملل والنحل ، والشريعة الإسلامية وتفسير القرآن الكريم ، وما زال يواصل نشاطه العلمي بهمة ونشاط اهـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية هي : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وهي التي نرددها في كل صلاة ، وهي التي كان يدعو بها النبي صلى الله تعالى وسلم عليه بدعايته ، وهي التي يدعو إليها كل داع إلى الإسلام ، وهي فيصل التفرقة بين الكفر والإيمان ، وهي الأساس للبناء التكليفي في الإسلام .

ولمقام كلمة : « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » في دلالتها على أركان العقيدة الإسلامية ، نشير إلى بعض ما تضمنته من معان ، غير مفصلين في هذه المعاني ، بل نوجز القول ونعرج من بعد ذلك بالتفصيل على ما يقتضيه المقام من بيان معاني العقيدة كما جاءت في القرآن .

أقول ما تضمنته كلمة الشهادة ، أو الشهادتين - كما يعبر كثير من العلماء - بيان أن المعبود بحق في الإسلام واحد لا يشاركه أحد ،

فهو واحد في الخلق فلا يشاركه في إنشاء هذا الكون وما فيه
ومن فيه أحد ، وهو في ذاته وصفاته لا يماثله أحد ، وفي العبودية
لا يستحق العبادة سواه ، وهذا صريح الشهادة الأولى :

« أشهد أن لا إله إلا الله » .

ذلك ؛ لأنها تضمنت : نفيًا وإثباتًا ، أو تضمنت : قصرًا وتخصيصًا .
تضمنت نفي الألوهية عن غيره .

وتضمنت بالاستثناء بعد النفي إثبات الألوهية له .

والألوهية هي استحقاقه العبادة وحده ، ولكن استحقاق
العبودية لا يكون إلا إذا كان هو المتفضل بالنعم وحده ، فهو
الذي أنعم بالوجود ، وشكر النعم واجب بحكم العقل ، والمنطق ،
وبحكم كل نظام يستمد من الحق قوته ، ولا يتفرد بالعبادة إلا
إذا كان منفرداً بذات وصفاته لا يشاركه فيها أحد ، وبذلك الفهم
المستمد من النفي والإثبات والقصر والاختصاص بالألوهية ، تثبت
كل هذه المعاني التي تتعلق بالوحدانية ، ولذلك فضل من
البيان تذكيره في موضعه من بحثنا إن شاء الله تعالى ، وهو
المستعان الموفق .

وتتضمن ثانية : الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه ، وأنه
رسول من عند الله تعالى رب العالمين ، أرسله لهداية البشر أجمعين .

وأن الإيمان بالرسالة المحمدية يتضمن الإذعان للمعجزة التي أثبت بها رسالته ، والتي تحدى بها الذين خاطبهم أن يأتوا بمثلها ، وأنه لا يمكن لأحد أن يأتي بمثلها ، كما قال سبحانه :

« قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » (١) .

كما يتضمن الإيمان بأن محمدا رسول الله صلى الله تعالى عليه الإيمان برسالات الله تعالى للأنبياء ، وبأن ثمة رسالة إلهية يرسلها الله تعالى لهداية الخلق ولإرشادهم إليه ، وليكونوا مسئولين عن المخالفة ، ومستحقين للثواب على الطاعة ، وأن الله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو يختار النبيين : وهو الذي يصطفهم من عباده وعلى مقتضى حكمته

ويتضمن الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الإيمان بأن الله تعالى يكلم عباده، إما بالوحي يوحى ، وإما بخطابه من وراء حجاب ، وإما برسول من الملائكة يرسله إليه ، كما قال تعالى :

« وما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء ، إنه على حكيم .
وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري

ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء
من عبادنا، وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، (١) .
وتتضمن الشهادة بأن محمداً رسول الله تصديقه في كل ما أمر به
وكل ما نهى عنه ، سواء أكان ذلك بياناً للقرآن أم كان بياناً لما
أوحى الله تعالى به :

« وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى » (٢) .

فكل ما قرره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجب الإذعان له على
أنه حكم الله تعالى .

« من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٣) .

وقال تعالى :

« وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن
يكون لهم الخيرة من أمرهم » (٤) .

فالشهادة بالرسالة تقتضي لا محالة الإيمان بصدق كل ما جاء على لسان الرسول
صلى الله تعالى عليه ، فيجب الإيمان بفرضية الصلاة والزكاة والحج ،

[١] الشورى ٥١ ، ٥٢ .

[٢] النجم ٣ ، ٤ .

[٣] النساء ٨٠ .

[٤] الأحزاب ٣٦ .

والصوم ، وعدد الصلوات ومعاني الحج ومناسكه ، وكونه إلى البيت الحرام ، وكون ركنه الأكبر الوقوف بعرفة ، وكذلك تحريم الربا ، وتحريم الخمر والميسر والزنى ، والإقرار بأن عقوباتها هي ما جاءت في القرآن الكريم .

ويعد كافراً من أنكر الأحكام الثابتة في القرآن ، القطعية من حيث دلالة الآيات عليها ، وكذلك يعد كافراً من ينكر أمراً ما علم من الحقائق الدينية بالضرورة . وتواتر العلم به جيلاً بعد جيل من عصر النبي ﷺ . وهذا له موضع من النظر يجب الإشارة إليه ، فلنشر موجزين تاركين الإفاضة فيه إلى موضع الإفاضة من علم أصول الفقه ، وعلم أصول الدين ، فإن فيهما البيان الكافي ، وفيهما صفو العقل الإسلامي في هذا المقام :

العلم بالأحكام الإسلامية :

الأحكام الشرعية التي جاء بها محمد ﷺ يجب الإذعان لها بمقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، سواء أكانت هذه الأحكام ثابتة بنصوص القرآن ، أم كانت ثابتة بأقوال النبي ﷺ ، فالعمل بها واجب باتفاق علماء المسلمين ، ما دام محمد ﷺ قد قررها ، ودعا إلى العمل بها .

يبد أن هذه الأحكام منها ما يجب الإيمان به ويضاف ذلك

الإيمان إلى أقسام العقيدة ، بحيث يكفر منكرها ، ككون الصلوات خمساً ، وكون الحج إلى بيت الله الحرام الموجود بمكة ، وكون الصيام مفروضاً في شهر رمضان ، إلى غير ذلك من الأمور المقررة الثابتة بطريق قطعى في مسنده ، وفي دلالة أو انعقد عليه الإجماع المتواتر الذى يعد العلم به من الضرورى الذى يكفر جاحده .

ومن الأحكام ما لم يكن بهذه القوة ، كالمسائل الخلافية فى الأحكام التكليفية أو فيما حول العقيدة . ككون الصفات مغايرة للذات العلية ، أو هى والذات العلية شئ واحد ، أو هى أسماء الله الحسنى .

وإن ذلك التقسيم أول من تعرض له الإمام الشافعى فى : « الرسالة » .
فلقد قسم الشافعى العلم بالأحكام التكليفية العملية والاعتقادية إلى قسمين :

القسم الأول : سماه علم العامة ، وقال : إنه العلم الذى لا يسع مسلماً أن يجمله ، بل يجب عليه أن يعرفه ، فلا يسع مسلماً غير مغلوب على عقله أن يكون به جاهلاً ، مثل فرض الصلوات الخمس ، ووجوب الزكاة فى الأموال ، وتحريم الزنى والسرقة والقتل وشرب الخمر ، وهذا القسم موجود فى القرآن الكريم نصاً ، ودلالته فيه قطعية ولا يجرى التأويل الصحيح فيه ، وقد ورد فى السنة المتواترة ،

وانعقد عليه إجماع العلماء في كل العصور ، حتى صار العلم به ضرورياً وهو ما يعبر عنه اصطلاح علماء المسلمين بأنه المعلوم بالضرورة ، وهو إطار الإسلام الذي يعد الشخص خارجاً عن الإسلام إذا خرج عنه وهو حدود الشرع الإسلامي . ويخرج عن هذا الشرع من يتعدى حدوده .

والقسم الثاني : علم الخاصة : كما يسميه الشافعي رضي الله تعالى عنه .

وقال فيه ذلك الإمام الجليل : ما يعرض للناس من فروع الشريعة التي ليس فيها نص كتاب لا يحتمل التأويل ، ولم يكن فيها نص متواتر عن الرسول ﷺ ، أو وجد نص ، ولكن بخبر الآحاد ، لا بالخبر المتواتر ، أو كانت النصوص فيه قابلة للتأويل .

هذه خلاصة ما قرره الإمام ، ولترك الكلمة له في بيان النوعين ، فهو يقول : « العلم علمان ، علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله ... مثل الصلوات الخمس ، وأن الله على الناس صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ، وزكاة أموالهم ، وأنه حرم عليهم الزنى والقتل والسرقة والخمر ، وما كان في معنى هذا مما كاف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم عليهم ، وهذا الصنف كله من العلم موجود نصاً في كتاب الله ، وموجود عاماً عند أهل الإسلام ، ينقله عوامهم

عن مضي من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ﷺ ولا يتنازعون في حكايته ولا في وجوبه عليهم ، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ، ولا التأويل ، ولا يجوز التنازع فيه .

ويبين القسم الثاني : وهو علم الخاصة ، فيقول :
« ما ينوب العباد من فروع الفرائض ، وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ، ولا في أكثره نص سنة ، وإن كان في شيء منه سنة ، فإنما هي من أخبار الخاصة (أي أخبار الآحاد) لا أخبار العامة (أي الأخبار المتواترة) ، وما كان سنة يحتمل التأويل . »

ويذهب الشافعي من هذا التقسيم إلى أمرين جوهرين :

أولهما : أن علم العامة يكلفه كل مسلم ، بلا فرق بين خاصة الأمة من المجتهدين ، وعامتها ، فإنه لب الإسلام ، وإطاره الذي يخرج من الإسلام من لا يعلمه ويدركه ، ويدعن لما اشتمل عليه ، وعلم الخاصة لا يقوم به إلا العلماء الذين ينصرفون إلى الدراسات العلمية وأوتوا فهماً سليماً وعلماً بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، وعلماً باللغة العربية لغة القرآن ، ووعاء علم الإسلام ، وهذا النوع من العلم فرض كفاية ، لا يطالب به كل واحد من الأمة ، ولكن تطالب الأمة بتهيئة الفرص لهؤلاء المجتهدين .

ثانيهما : أن علم العامة علم بالظاهر والباطن ، أى علم بالعمل والاعتقاد ، وأما علم الخاصة الذى يسع بعض المسلمين أن يجهلوه ، فهو علم الظاهر فقط . أى أنه يجب أن يعمل به ، ولا يجب اعتقاده بحيث لا يكفر من لا يعتقده .

ونتهى من هذا إلى أن الشافعى وغيره من العلماء أروا أن العقائد لا تثبت بأحاديث الآحاد ثبوتاً موجباً لتكفير المنكر وإن كانت هذه الأحاديث توجب العمل وقد صرح بذلك فقال :

« ومن امتنع من قبول ما جاء به الكتاب أو السنة المجمع عليها استتيب ، أما خبر الخاصة (أى حديث الآحاد) فهو ملزم للعالمين فى العمل . وليس لهم رده ، كما أنه ليس لهم رد شهادة العدول ، ولكن الخبر جاء عن طريق الانفراد ، لو شك شك فى هذا لم نقل له : تب ، بل نقول له : ليس لك أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وإن أمكن الغلط ، ولكن نقضى بذلك على الظاهر من صدقهم » [١] .

ونرى بهذا أنه يقرر أن من لا يأخذ بحديث الآحاد فى العقيدة لا يكفر ولكن ينبغى له أن يأخذ ، وهذا الذى نراه . أننا نرى أن أحاديث الآحاد التى رواها الثقات العدول والتى ليس

[١] « جماع العلم » .

في متنها شذوذ ، يجب ألا ترد في العمل ، ويجب أيضاً ألا ترد في العقائد ، ولكن من لا يأخذ بها لا يعد مرتدّاً عن الإسلام ، ولا خارجاً عنه .

وإن هذا رأى العلماء الذين قصدوا لهذا الباب ، ولا ينبغي لأحد أن يرفضه ، لأن للأحاديث الروية بطريق الأحاد مكانتها في الاعتبار ، فالاختياط لتكفير المسلم يجعل احتمال الغلط الذي يكون في الانفراد برواية حديث الأحاد مانعاً من اعتباره قد ارتد ، لأن الردة لا تكون إلا بدليل قطعي لا يوجد احتمال الإيمان قط .

وعلى هذا المنهاج نسير ، فسرى أن الأصل في إثبات العقائد لا يكون إلا بالكتاب الذي لا يقبل التأويل والسنة المتواترة التي تثبت العلم الضروري ، وأما خبر الأحاد فإننا نرى أنه مع وجوب منع رده ووجوب قبوله لا يثبت العقائد إثباتاً قطعياً فإذا كان قد ذكر بالسنة غير المتواترة أموراً اعتقادية كبعض الأخبار :

عما يكون يوم القيامة .

وعما يكون في الجنات من نعيم مقيم .

وعما يكون في آخر الزمان من أخبار النجال ونزول المسيح عليه السلام ، وغير ذلك مما يذكر في أخبار الأحاد التي يرويها ثقات عدول

يطمأن إلى روايتهم وزكاهم أهل الخبرة والعلم فإننا نقبله ولا نرده .
كما أننا يجب علينا القضاء في السماء والأموال بشهادة أمثال
هؤلاء ، ولكن لأن التكفير أمر خطير ، واعتبار المسلم مرتدأ
مع احتمال الغلط في خبر الأحاد يمنع من اعتباره قطعياً في السند .
وكذلك ما يكون متواتراً يحتمل التأويل غير المتكلف ، فإنه
يقبل النص ، ولكن لا يعتبر مؤوله مرتدأ .

وإن كثيرين من العلماء يستشهدون على كثير من الأمور
الاعتقادية بأحاديث آحاد ، ولا نرد استشهادهم ، ولكن إن
تجاوزوا ذلك إلى درجة التكفير لمنكر ما يجيء في أخبار الأحاد
فإننا لا نعاضدهم والله ولي التوفيق ، والهادي إلى سواء السبيل .
وإننا في دراستنا في هذا البحث ، لنعتمد على ما ثبت بالقرآن الذي
لا يقبل التأويل .

وما يقبل التأويل مما يتصل بالعقائد تعرضنا لأقرب تأويل ،
أو ما يكون تأويله قائماً على دليل من كتاب أو سنة ، ومثل القرآن
في الاستدلال والاعتماد ، السنة المتواترة ، وما ثبت من تواتر في السنة
يعاضد ما جاء في القرآن ولا يزيد عليه .

وفي الجملة إننا نبين من العقائد ما لا يسع مسلماً أن يجهله ، أو
ما يسميه الشافعي رضي الله عنه علم العامة ، ونذكر ما يتعلق بالعقائد
ولا نزيد .

والآن نبتدىء فى الدراسة بالركن الأول من أركان الشهادتى؁ وهو شهادة أن لا إله إلا الله ؛ وهو أصل الاعتقاد فى الأديان السماوية كلها ؛ ولا يختلف فيه دين سماوى عن دين ؛ وهى مقياس الحق والباطل ؛ والميزان الذى يعتمد عليه فى بيان زيف العقائد التى زيدت على الأديان السماوية ؛ أو حرفت فيها معانيها عن مواضعها .

التوحيد

الإسلام دين الوحدانية ؛ وهو لهذا الدين الجامع بين الديانات السماوية كلها فهو الذى سجل فى مصدره الأول وهو القرآن أن التوحيد هو الأساس فى الديانات السماوية كلها : فأبراهيم أبو الأنبياء قامت رسالته على التوحيد ؛ وقبله نوح وهود وشعيب ولوط ويعقوب وإسحاق والأسباط ويوسف .. ، وكل هؤلاء دعوا إلى التوحيد وكان قوام رسالتهم .

وموسى وعيسى رسالتهم قامت على التوحيد؁ وقد سجل ذلك القرآن الكريم فى القصص الذى قصه من أخبار هؤلاء الرسل الكرام ، وقال تعالى فى بيان وحدة الرسالة الإلهية :

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين؁ ولا تتفرقوا

فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه ، الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب ، وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ، ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم ، وإن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب ^(١) .

وإن الدين الذي طلب الله تعالى إلى أنبيائه أن يقيموه ، ولا يتفرقوا فيه ، وهو ما كبر على المشركين أن يدعوهم إليه ، هو التوحيد لله سبحانه وتعالى ، وهو الذي تفرق فيه الذين أورثوا الكتاب الذي جاءت به أنبيائهم ، وأثاروا الشك حوله بأوهام سيطرت عليهم ، وأفكار ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان .

التوحيد إذن دين الأنبياء جميعاً ، وهو أقوى وحدة جامعة بين رسالات الله سبحانه وتعالى إلى خلقه ، وعلى الذين يناقشون ويجادلون في توحيد الله من الذين يحملون اسم ديانة أصلها سماوى أن يبحثوا بعقل متحرر من الأوهام أصل اعتقادهم متقصين التاريخ الصادق ، فسينبئهم بالحق الذي لا ريب فيه ، ويتركون من بعد ذلك كل شك مريب .

[١] الشورى ١٣ ، ١٤ .

أركان الوجدانية :

الوجدانية التي قررها القرآن الكريم لها أركان ثلاثة أو نواح ثلاث ، كل ناحية تشير إلى حقيقة ثبتت من القرآن الكريم ، فقد أثبت القرآن الكريم أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه وحده المنشئ ، وجاءت بذلك الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه وحده بديع السماوات والأرض ، وهذه هي وجدانية التكوين والإنشاء .

وأثبتت نصوص القرآن الكريم أيضاً أن الله تعالى منفرد بذاته وصفاته ، وأنه تعالى لا يماثله أحد من خلقه وليس شيء من خلقه يشابهه ، كما قال تعالى :

« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »^(١) .

وكانت آيات القرآن صريحة في أنه لا يعبد إلا الله سبحانه وتعالى كما قال تعالى :

« واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً »^(٢) .

وقال تعالى :

« يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون »^(٣) .

[١] الشورى ١١ . [٢] النساء ٣٦ . [٣] البقرة ٢١ .

وكانت وحدانية العبادة والألوهية ثمرة وحدانية الذات العلية
التي ليست من جنس ما خلقت وهي لا تماثل الحوادث ، ومفترقة عنها
« هو الأول والآخر والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم » (١)

وكانت العبادة أيضاً شكراً للخالق :

« والله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً » (٢) .

وكان سجود الكائنات غير العاقلة بمقتضى الخلق والتكوين .

وكانت عبادة العاقلين بمقتضى الإرادة والاختيار .

هذه هي نواحي الوحدانية ، وكلها جاء في القرآن بالنص الذي
لا تأويل فيه وبالعبرة لا بالإشارة ، ولنبتدى ببيان وحدانية
الذات ومعها وحدانية الصفات .

الوحدانية في الذات :

والوحدانية في الذات يقر بها المسلمون أجمعون ، فالله سبحانه
وتعالى غير خلقه ، وهذا أصل للمعنى يتفقون عليه من غير نكير ،
فلا ينكر أحد على أحد أصل هذا المعنى ، فلا اختلاف فيه عند
أهل القبلة . وهو في مرتبة البدهيات المعلومة من الدين بالضرورة ،
لا يمتري فيها عالم من العلماء ، ولا فرقة من الفرق ، ولا مذهب من

[١] الحديد ٣ .

[٢] الرعد ١٥ .

المذاهب الإسلامية ، سواء أكان متصلاً بالفلسفة أم كان مجانباً لها .
فهى من العلم الذى لا يسع مسلماً أن يجهره . كما قال الإمام الشافعى
رضى الله عنه ، وأصله من القرآن قوله تعالى :

« ليس كمثله شئ وهو السميع البصير » (١) .

ولا زيد أن تتصدى إلى أقوال الفرق الإسلامية واختلافها
فى جزئيات حولها ، فهذا المعنى الكلى هو الذى يجب أن نقف عنده ،
ولا يصح أن نخوض فى خلاف فى مسائل جزئية ليست من لب
الوحدانية . ولكنها حولها . والدخول فى دائرتها والنخوض فيها
لا يجدى ولا يعطى علماً جديداً بالله تعالى القوى شديد المحال .
وقد وصف الله سبحانه ذاته العلية ، فقال تعالى :

« هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن
العزيز الجبار المتكبر ، سبحانه الله عما يشركون ، هو الله الخالق
البارئ المصور ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما فى السموات
والأرض وهو العزيز الحكيم » (٢) .

وجاء فى آيات أخرى مثل قوله :

« الله لا إله إلا هو الحى القيوم » (٣) .

[١] الشورى ١١ .

[٢] البقرة ٢٥٥ .

[٣] الحشر ٢٣ ، ٢٤ .

وقوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ،
ولم يكن له كفوا أحد » (١) .

وقوله تعالى : « وهو العليم الحكيم » .

وقوله : « وهو السميع البصير » .

وقوله تعالى : « إنه عليم قدير » .

وقوله تعالى : « وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد
فعال لما يريد » (٢) .

وقوله تعالت كلماته وصفاته :

« هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم » (٣) .

وهكذا نجد القرآن الكريم يعرف من أنزله بلسان عربي
بصفاته وبأفعاله : والعلماء الذين يتمسكون بالنصوص يقفون عند
تعريف الذات العلية بما ورد من القرآن الكريم من تعريفها
بأسمائه الحسنی : ولكن هؤلاء إذ يتمسكون بالنصوص والأسماء
الحسنى التي جاءت في القرآن الكريم يقررون :

أن هذه الأسماء وإن تشابهت في الاسم مع صفات الناس

[١] الإخلاص .

[٢] الحديد ٣ .

[٣] البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

كالقدرة والإرادة والحياة : فإن حقيقة هذه المعاني التي تنسب إلى الله تعالى غير ما هو معروف عند العباد : فما يضاف إليه سبحانه وتعالى هو غير ما يضاف إلى الناس ؛ وما يضاف إلى الناس يليق بذواتهم المخلوقة ؛ وما يضاف إلى الله تعالى يليق بالخالق ، الذي ليس مثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته وأسمائه سبحانه وتعالى ، وهو ما يليق بالتزيه الكامل لرب العالمين .

هذا هو معنى وحدانية الذات في نظر الذين يقفون عند النصوص القرآنية ، ويستأنسون لفهمهم بالأحاديث النبوية التي رويت عن طريق الثقات ، ولقد فسر الوجدانية في الذات الذين يتجهون إلى التزيه على مقتضى العقل بما لا يخرج على النقل ، وقد قال الأشعري في كتابه : « مقالات الإسلاميين » تفسير الوجدانية الذات بما لا يخرج عن معاني النصوص في صورته الواضحة ، فقد قال :

« إن الله واحد أحد ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ولا شبح ، ولا جثة ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ولا شخص ، ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا محسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ، ولا رطوبة ولا يبوسة ،

ولا طول ولا عرض ولا عمق . ولا اجتماع ولا افتراق ولا بذى
أبعاض أو أجزاء ، ولا جوارح ولا أعضاء ، وليس بذى جهات ،
ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف ، ولا يحيط به مكان ولا يجري
عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة ، ولا الحلول
فى الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على
حدوثهم ؛ ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب
فى الجهات وليس بمحدود ، ولا والد ولا مولود ، لا تدركه الحواس ،
ولا يقاس بالناس ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ولا تجري عليه
الآفات ، ولا تحمل به العاهات ، وكل ما خطر بالبال ، وتصور بالوهم
فغير شبيه له . ولم يزل أولاً سابقاً متقدماً للحادثات موجوداً قبل
المخلوقات ، ولم يزل حياً قادراً ، لا تحيط به الأوهام ، شيء
لا كالأشياء ، عالم قادر حى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنه
القديم وحده ، ولا إله سواه ولا شريك له فى ملكه ، ولا وزير له
فى سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ ، وخلق ما خلق ، لم يخلق
الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء
آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، لا يجوز عليه احتراز المنافع ، ولا
تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه الأذى^{٢٥}
والآلام . ليس بذى غاية فيقناها ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه

العجز والنقص ؛ تقدس عن ملامسة النساء وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء»^(١) .

هذا كلام الأشعري نقلناه عن كتابه : « مقالات الإسلاميين » ، وقد ذكر أنه كلام المعتزلة ، ولكننا وجدناه يتفق مع معنى القرآن الظاهر إلا في عبارات قد تكون مخالفة للظاهر فحذفناها ليكون العقل متفقاً مع النصوص الظاهرة للقرآن ، وهي تتفق مع آراء العلماء جميعاً في معنى وحدانية الذات بعد حذف العبارات التي كانت مثار الاختلاف بين العلماء ، مثل عبارة « لا تدركه الأبصار ولا يسمع بالأسماع » ، إذ أن الأولى فيها ما يشير إلى نفس الرؤية يوم القيامة وذلك موضع خلاف .

والثانية فيها ما يشير إلى نفي صفة الكلام عن الله تعالى : وذلك موضع كلام بين علماء الكلام ، والاختلاف فيه وفي سابقه نفيًا وإثباتًا لا يمس وحدانية الذات ، بل هو اختلاف جزئي ، وليس اختلافًا في أصل الفكرة ! وإن العلماء الذين أثبتوا لله تعالى كل ما أثبتته القرآن والحديث ولو حديث آحاد من أفعال وأحوال وصفات ، يرون أنها لا تنافي وحدانية الذات العلية . وعدم مشابقتها للحديث .

فابن تيمية الذي حمل لواء إثبات كل الأحوال والأفعال التي

[١] « مقالات الإسلاميين للأشعري » .

تقترن باسم الله تعالى ذى الجلال والإكرام ما دامت قد وردت
في القرآن أو الحديث المتواتر أو غير المتواتر يقرر : أن هذه
الأحوال — وإن تشابهت في الاسم مع ما يقوم به الأدميون
وما يكون لهم من أحوال — ليست من نوعها ، وليست مثلها ،
فيقول في العقيدة المحمدية ومذهب السلف في اعتقاده ، وهو بين
التعطيل والتمثيل : فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، كما
لا يمثلون ذاته بذوات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ،
أو وصفه به رسوله ، فيعطلوا أسماءه الحسنى ، وصفاته العاليا ،
يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله تعالى
وآياته « (١) .

وإن أبا الحسن الأشعري يروى عنه أنه يقرر ذلك ، فيقرر أن
الصواب هو : أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه أو وصفه
به رسوله من غير مشابهة لمخلوقاته لا يتجاوز القرآن والحديث ،
ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين ، أهل العلم والإيمان ، والمعاني
للمفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات ، فيكون من باب
تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها ، ليكون من باب
الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعمياناً ، ولا يترك
تدبر القرآن ، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا

[١] « المحمدية الكبرى » ٢٤٩٠ .

أمانى^(١) مع ملاحظة عدم التشابه بين هذه الصفات وصفات الحوادث. وبهذا يتبين أن الدين أخذوا بظواهر القرآن وظواهر الأحاديث لم يختلفوا عن الدين يأخذون بتأويل الظاهر وعدم الأخذ بأحاديث الآحاد، فإن الجميع قد اتفقوا على تنزيه الذات العلية عن أن يكون لها ما يشبه الحوادث من صفات أو أفعال أو أحوال، فقد أثبتوا أن الله تعالى يرضى ويسخط، ويحب ويبغض، ويريد ولا يريد، وكل هذه صفات وأحوال لله تعالى ليست كما يكون للناس، فكل شيء يوصف به الله تعالى وإن تشابه في الاسم مع ما يوصف به الخلق، يكون ما لله تعالى مخالفاً لما هو خلقه، تحقيقاً لقوله تعالى: «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»^(٢).

هذه نظرة الدين يشبتون لله كل ما جاء في القرآن والحديث ولو حديث آحاد، ولا ننسى أن نكرر هنا ما قلناه من قبل: من أن أحاديث الآحاد تقبل في العقائد ولا ترد، ولكن لا تكفر من ينكرها، وقد نقلنا لك ما قرره الإمام الشافعي، ولا نعلم له مخالفاً ولم نعلم أنه ورد نقل عن ابن تيمية وغيره من المشددين في الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد يكفر صراحة الدين لا يأخذون بأحاديث الآحاد في العقائد، أو يعتبرونه مرتداً مع أن الانفراد يجعل ثمة

[١] «تبيين كذب المفتري» فيما نسب لأبي موسى الأشعري ص ١٤٨ و ١٤٩ .
[٢] الشورى ١١ .

احتمالا للغلط ، كما قال الشافعى رضى الله عنه وخصوصاً أن أحاديث
الآحاد ، لا يعلمها كل الناس ، بل يعلمها خاصة من الناس ، ولذلك
سمّاها الشافعى بحق حديث الخاصة ، ولا يعلم كلها كل واحد
من الخاصة وإن كان كلهم يعلمون كلها ، ولكن قد يعلم بعضهم
بعضها ويجهل الآخر ، وهكذا هي معلومة للمجموع . وقد كان ذلك
فى عصر الصحابة وعصر التابعين . ومن جاء بعدهم من المجتهدين ،
فهى بين جميعهم ، حتى جمعت فى المدونات ، فإنه يمكن أن يعلم الواحد
ما فى الموضوع الواحد من الأحاديث ، بالقراءة للمكتوب المدون .

التأويل والظاهر والمشتبهات

انتهينا إلى أن أهل القبله جميعاً متفقون على وحدانية الذات
الإلهية ، وأنها لا تشبه الحوادث ، سواء فى ذلك الذين يؤولون
ظواهر القرآن ، أولاً يأخذون بظواهر الألفاظ من غير تخرجها
على مجاز مشهور ، ولو كان يبدو بادى الرأى ، والذين يأخذون
بظاهر اللفظ من غير التفات للمجاز ولو كان مشهوراً ، وعبارات
القوم تسمى إليه ، إذ الجميع يتجهون إلى التنزيه المطلق ، وإن
اختلفت العبارات وتباينت الإشارات ، ولكن لا بد من الخوض
فى موضوع التشابه الذى جاء فى القرآن ، وأهل التأويل وأهل
التفويض . لا لأن أحد الفريقين ينفى التنزيه ، للذات العلية عن

مشابهة الحوادث بل لأن فيه توضيحاً لآية من كتاب الله تعالى ،
قرر الأكثرون من العلماء أنها في باب العقيدة الإسلامية ، وأنها
تتعلق بتنزيه الذات العلية ، وكان حقاً علينا أن نتعرض لها لتنزيل
الريب ، أو على الأقل نحاول إزالته ، ولن نشذ في قول ، ولا نبتدع
فيه لأن الزلل حيث يكون الابتداع . وإذا كان الابتداع في غير
العقيدة مأمون الخطر ، فهو في العقيدة غير مأمون ، ورحم الله
أبا حنيفة إذ قال - وقد سئل لماذا تركت علم الكلام إلى الفقه -
« إن الخطأ في العقيدة يرمى صاحبه بالكفر أما الخطأ في الفقه ،
فإن صاحبه يرمى بالمخالفة » .

يقول الله تعالى :

« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم
الكتاب وآخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا
الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ،
وما يذكر إلا أولوا الألباب ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » (١) .

هذه هي الآية الكريمة التي تدور حولها معركة كلامية بين

[١] آل عمران ٧ ، ٨ .

علماء الكلام من المتقدمين والمتأخرين من عهد المعتزلين ، إلى عهد ابن تيمية ومن اتبعه . ولسنا نريد أن نخوض فيما قاله المفسرون في معنى المحكم ، ومعنى التشابه ، ولا أن نخوض في ذلك المعترك المضطرب ، ولكن نسجل قولاً واحداً من أقوال المختلفين ، وهو قول ابن حزم الظاهري : أن القرآن كله محكم ، وليس فيه متشابه إلا الحروف التي تكون في أوائل السور ، وما جاء من قسم الله تعالى بالأشياء وغيرها كقسمه بالشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها ، ونفيه القسم بالبلد ، والقسم بالقيامة والنفس اللوامة ، وغير ذلك من أنواع القسم الذي يجيء على أنه قسم من الله تعالى ببعض خلقه ، وليس هناك متشابه في نظر ابن حزم الظاهري غير هذه الأمور التي ذكرها ، فما عداها محكم لا ريب فيه . وغير الظاهرية من العلماء يرون أن في القرآن متشابهاً ، ويخوضون في بيانه خوضاً كبيراً ، ولا يهمننا مما خاضوا فيه إلا كلامهم في التنزيه ، وما تتصف به الذات العلية ، فقد ورد في القرآن الكريم ذكر الوجه مضافاً إلى الله جل جلاله ، في مثل قوله تعالى :

« كل شيء هالك إلا وجهه » (١) .

وقوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » (٢) .

[١] القصص ٨٨ .

[٢] الرحمن ٢٧ .

وذكرت اليد مضافة إلى ذات الله تعالى ، في مثل قوله تعالى :
« يد الله فوق أيديهم »^(١) .

وذكرت العين مضافة إلى الذات العلية في مثل قوله تعالى :
« ولتسنع على عيني »^(٢) .

وذكر في نصوص القرآن الكريم أنه فوق العرش مثل قوله تعالى :
« الرحمن على العرش استوى »^(٣) .

وذكر أنه سبحانه وتعالى في السماء ، فقال تعالى :
« أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض » ، وقوله :
« أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً »^(٤) .

وقال تعالى في شأن عيسى عليه السلام :
« وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه »^(٥) .

إلى غير ذلك من العبارات التي توهم أن الله تعالى يكون منه
ما يكون للحوادث وأن له وجهاً ويداً وعيناً ، وأنه فوق ، وفي مكان
إلى آخر ذلك من الجوارح التي تكون للحوادث ، والتي توهم أن
الذات العلية مركبة مما تركب منه أجزاء الإنسان . وهذا
مناف للتنزيه .

هذا هو المتشابه الذي قاله كثيرون من العلماء ، وسواء أكان

[١] الفتح ١٠ . [٢] طه ٣٩ . [٣] طه ٥ .

[٤] الملك ١٦ - ١٧ . [٥] النساء ١٥٧ ، ١٥٨ .

هو المتشابه أم كان المتشابه أعم من ذلك ، وهنا نجد من العلماء من يقول إن ما ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن ، وما ذكره عنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله يؤخذ كما هو من غير تأويل ولا تفسير بل يؤخذ اللفظ ، ومن هؤلاء طائفة من الحنابلة ، وقد تشدد في الأخذ بنظرهم ابن تيمية ، وادعى أن ذلك هو قول السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ويقول في ذلك :

« ليس في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة ، ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ، ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم أنه تعالى ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ولا أنه في كل مكان ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه ونحوها » (١) .

هذا رأى الذين يأخذون بظواهر الألفاظ ، ولكنهم يقررون أن ذلك يكون من غير كيف ولا تشبيه ، ولا يشبه ما عليه الحوادث فعلموا الله تعالى وفوقيته ليست كفوقيتنا ، ويقول في ذلك :

[١] «المحمدية الكبرى» ص ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ من مجموعة الرسائل .

« مذهب السلف بين التعطيل والتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيعطوا أسماء الحسنى وصفاته العليا ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله وآياته » (١) .

يقول ابن تيمية هذا مع بعض الحنابلة، ويقرر أن هذا مذهب السلف ، ويصر على رمي من لا يقولون ذلك القول بأنهم معطلون ينفون ما أثبتته الله تعالى لنفسه ، وما أثبتته النبي ﷺ ، وقد يرمى من يخالفون قوله بالزيف والضلال .

ولكن وجدنا من الحنابلة من ينكر أن يكون ذلك مذهب السلف، ويستنكر قول الذين يزعمون ذلك، ومن هؤلاء ابن الجوزي فقد أخذ عليهم أنهم سموا الإضافات صفات ، فاعتبروا الإستواء صفة وأنهم حملوا العبارات على ظاهرها ، وأنهم أثبتوا العقائد بأدلة غير قطعية ، وأخذ عليهم أنهم اعتبروا ذلك هو علم السلف ، فتبين أن علم السلف غير ذلك ، وإليك قوله - رضى الله عنه - ، وقد حصر أغلاطهم في سبعة مواضع :

الأول : أنهم سموا الأخبار صفات ، وإنما هي إضافات وليس كل مضاف صفة ، فإنه قال تعالى : « ونفخت فيه من روحي » وليس لله صفة تسمى الروح ، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة .

[١] « العقيدة الحمدية الكبرى » ص ٢٤٩ .

والثاني - أنهم قالوا هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا نحملها على ظواهرها .

فواعجبا ! لا يعلمه إلا الله تعالى أى ظاهره ، ؟ وهل ظاهر الاستواء إلا القعود ؟ . وظاهر النزول إلا الانتقال ؟ .

والثالث - أنهم أثبتوا لله سبحانه وتعالى صفات بأخبار آحاد وصفات الحق جل جلاله لا تثبت إلا بما تثبت به الذات من أدلة قطعية .

والرابع - أنهم لم يفرقوا في الإثبات .

بين خبر مشهور كقوله ﷺ .

« ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا » .

وبين خبر لا يصح كقوله :

« رأيت ربي في أحسن صورة » .

والخامس - أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي ﷺ .

وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي ، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا .

والسادس - أنهم تأولوا بعض الألفاظ في موضع كقوله .

« من أتاني يمشى أتيت به رولة » ، قالوا ضرب مثلا للأنعام .

والسابع - أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس ، فقالوا :

ينزل بذاته ، وينتقل ويتحول بذاته .

ثم قالوا : لا كما نعقل ، فغالطوا من يسمع ، وكابروا الحس والعقل^(١).

ويسترسل ابن الجوزي فيرد هذه الأقوال ، ويرد نسبتها إلى السلف ، ونسبتها إلى الإمام أحمد خاصة ويقول في ذلك :
رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح . . .
رأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، سمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، فاثبتوا له صورة وجهها زائدا على الذات ، وعينين وفم ولهاوات وأضراسا ، وأضواء الوجهه ويدين وأصابع ، وكفا وخنصرا وإبهاما ، وصدر وفخذا وساقين ، وقالوا : ما سمعنا بذكر الرأس .

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات ، ولا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ، ولا إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدث ، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا : إنها صفة ذات ، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا : لا نحملها على توجييه اللغة ، مثل يد على نعمة وقدرة ، ومجىء وإتيان على معنى بر ولطف ولا ساق على شدة ، بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين ، والشئ إنما يحمل على

[١] دفع شبه التشبيه، ص ٨ بمجموعة الرسائل .

حقيقته إن أمكن ، فإن صرف صارف حمل على المجاز ، ثم يتخرجون من التشبيه ، ويأثفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام وقد نصحت التابع والمتبوع .

وقلت لهم : يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتباع ، وإمامكم الأكبر وهو أحمد بن حنبل - رحمه الله - تعالى يقول وهو تحت الشياط : كيف أقول ما لم يقل ؟ فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه ، قلم في الأحاديث تحمل على ظاهرها ، فظاهر القدم الجارحه ، ومن ثم قال : استوى بذاته المقدسة ، فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيات ، وينبغي ألا يهمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقل ، فإننا به عرفنا الله تعالى وحكنا له بالقدم ، فلو أنك قلم نقراً الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح ، فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل السلفي الصالح ما ليس فيه .

هذا كلام ابن الجوزي وهو حنبلي ، ونلاحظ أنه لم يوافق على ما يأتي :

(١) لم يوافق على أن مذهب السلف هو تفسير الألفاظ الواردة في القرآن والحديث ، الدالة بظاهرها على الجوارح كاليد والوجه والقدم على معانيها الظاهرة ، بل صرفها إلى معان مجازية ،

فأليد تطلق على النعمة والقدرة ، والوجه على الذات العلية ، ويعتبر ذلك مجازاً مشهوراً ، وقد صرف إليه صارف من العقل ، واستحالة ذلك على الذات العلية .

(ب) لم يوافق على أن تفسير هذه الألفاظ بظواهرها هو مذهب الإمام أحمد الذي يتبعونه ويدعون عليه في نظره ما لم يقل .
(ج) إنه بالبداهة يرى أن صرف الألفاظ إلى ظواهرها يؤدي إلى الحكم بأنه محسوس وأنه جسم كالأجسام .

(د) ولا يرى أن ذلك التفسير هو التفويض ، إنما التفويض هو الوقوف عند النص لا يحاول أن يتعرف المراد منه لأن الذي يفسره تفسيراً حسياً لا يفوض ، بل إنه يفسر ، وإن كان لا يؤول .
(هـ) ويرى أنهم بادعائهم أن لله يداً ليست كأيدينا ، ووجهاً ليس كوجهنا ، وعينا ليست كعيوننا ، إنما يخرج اللفظ عن ظاهره لأن ظواهر الألفاظ في دلالتها على الأيدي المحسوسة ، والعين المحسوسة ، فصرفها من المحسوس إلى غيره تأويل وتفسير .

ونتهى من هذا إلى أن ابن الجوزي يرى أنه إذا أطلقت هذه الألفاظ على غير المعاني المحسوسة سواء أكانت المعاني معلومة أم كانت مجهولة ، فإنها قد استعملت في غير ظواهرها ولا تكون مستعملة في ظواهرها .

وإن ابن الجوزي بهذا ينفي أن يكون مذهب السلف هو الأخذ
بظواهر الألفاظ ، ولكن ابن تيمية ومن نهج منهاجه يرون أن
ذلك هو مذهب السلف ، وذلك لأنه يرى أن العبارات المروية
عن الأئمة الأعلام هي إلى التفويض أقرب منها إلى التفسير ، فالإمام
مالك يروى عنه أنه قال في قوله تعالى :
« الرحمن على العرش استوى » (١) .

« الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،
والسؤال عنه بدعة » .

وهذه الكلمة تدل على التوقف ، وأنه يرى الأخذ بكون
الاستواء معلوما ولكن الكيف هو المجهول .

وقد روى عن الإمام أحمد أنه لما سئل عن أحاديث النزول
والرؤية ووضع القدم ، قال :
« تؤمن بها ولا كيف » .

ولقد روى الخلال في سنده عن الإمام أحمد أنهم سألوه عن
الاستواء فقال :

« استوى على العرش كيف شاء ، وكما شاء وبلا حد ولا صفة
يبلغها واصف » .

وهذا بلا شك تفويض وتنزيه ، ولكن ليس فيه تخريج للفظ
على الظاهر ، ولا غير الظاهر .

[١] طه - ٥ .

وروى أن الإمام أحمد : فسر بالمجاز ، فقد روى حنبل ابن أخ
الإمام أحمد أنه سمعه يقول :

« احتجوا على يوم المناظرة ، فقالوا : تجيء سورة البقرة ،
وتجيء سورة تبارك !! قال فقلت لهم : « إنما هو انتواب قال الله
جل ذكره : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » وإنما تأتي قدرته .

وهذا بلا ريب تفسير يجيء بمجاز الحذف وهو ظاهر .
ولقد ذكر ابن حزم الظاهري في الفصل أن أحمد بن حنبل قال
في قوله تعالى : « وجاء ربك » إنما معناه ، وجاء أمر ربك .
وفي الحق أن بعض السلف توقعوا ولم يفسروا لا بالظاهر ولا
بالمؤول ، وهذا ينطبق على قراءة الوقف في قوله تعالى :
« وما يعلم تأويله إلا الله »^(١) .

ويكون قوله تعالى : من بعد ذلك .
« والراسخون في العلم يقولون آمنا به ... »^(٢) .
يطلقون الإيمان إطلاقاً ، ويفوضون الأمر تفويضاً .

وبعض السلف كانوا يفسرون بالمجاز المشهور الواضح ، وهو
إطلاق اليد بمعنى القدرة أو النعمة ونحو ذلك ، ولا يعد ذلك
تأويلاً ، بل هو تفسير ، لأن التأويل لا يكون باستعمال المجاز

[٢] آل عمران ٧ .

[١] آل عمران ٧ .

المشهور ، إذ الاستعمال في المجاز المشهور أخذ لالفظ بظاهره ،
لا بما وراء الظاهر .

ولقد قرر سعد الدين التفتازاني أنه إذا كان النص لا يحتمل
إلا مجازاً واحداً وجب الأخذ به ، لأن ذلك يكاد يكون هو
المتبادر ، إذ تعين المعنى المجازي .

ويظهر أنه يرجح مسلك التفسير ، فقد قال في «شرح المقاصد»
«ومنها ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حمله على معانيه الحقيقية
مثل الاستواء — في قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى »^(١) .

واليد في قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم »^(٢) .

والعين في قوله تعالى : « ولتصنع على عيني »^(٣) .

وقوله تعالى : « تجري بأعيننا »^(٤) .

عند الجمهور إنها مجازات :

فلاستواء مجاز عن الاستيلاء ، وتصوير لعظمة الله تعالى .

واليد مجاز عن القدرة .

والوجه عن الوجود .

والعين عن البصر .

[٢] الفج ١٠ .

[٤] القمر ١٤ .

[١] طه ٥ .

[٣] طه ٢٩ .

ومعنى تجرى بأعيننا أنها تجرى بالمكان المحوط بالكلاءة
والعناية والحفظ والرعاية ، يقال فلان يبرأى من الملك ومسمع ،
إذا كان بحيث تحوطه عنايته ، وتكتنفه رعايته .

« وفى كلام المحققين من علماء البيان أن قولنا : الاستواء مجاز
عن الاستيلاء ، واليد واليمين عن القدرة ، والعين عن البصر ، ونحو
ذلك ، إنما هولنؤوهم التشبيه والتجسيم ، فهى تمثيلات وتصويرات
للمعانى العقلية » .

هذا موقف العلماء من رأى السلف ، وبيان رأى الخلف .
والغزالى يتجه إلى أن رأى السلف هو التفسير بالمجاز ولا يعتبر
ذلك إخراجا للفظ عن معناه الظاهر ، بل إنه رضى الله عنه يميل إلى
أن الظاهر هو هذا المجاز الواضح ، وقد قال رضى الله تعالى عنه
فى كتابه « إجماع العوام عن علم الكلام » :

« حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه
حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور :
التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم
الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم :

أما التقديس : فأعنى به تثريه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها
وأما التصديق : فهو الإيمان بما قاله ، وأن ما ذكره حق ، وهو
فيما قاله صادق ، وأنه حق على الوجه الذى قاله وأراده .

وأما الاعتراف بالعجز : فهو يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته ، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته .

وأما السكوت : فألا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة ، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه .

وأما الإمساك : فألا يتصرف في الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقص منه ، والجمع والتفريق ، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة .

وأما الكف فأن يكف باطنه عن البحث والتفكير فيه .
وأما التسليم لأهله : فألا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف اعتقد السلف وجوبها على كل العوام ، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها .

ثم يفصل القول في التقديس عند السلف رضي الله عنهم ، فيقول :
« التقديس معناه أنه إذا سمع (اليد) و (الأصبع) وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أن الله غمز آدم بيده ، وأن قلب المؤمن بين أصبعين ، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق على معنيين :

(أحدهما) هو الوضع الأصلي ، وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب ، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص ، وصفات مخصوصة ، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان .
(وثانيهما) قد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا ، كما يقال : البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلا .

فعلى العاى ، وغير العاى أن يتحقق قطعا وبقينا أن الرسول لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وإن ذلك فى حق الله تعالى محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله تعالى جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفرا لأنه مخلوق ، فمن عبد جسما فهو كافر بإجماع الأئمة : السلف منهم والخلف . . . ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وإصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب ، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث ، فيعتقد بعده أنه معنى من المعانى ، ليس بجسم ، ولا عرض فى جسم ، يليق ذلك المعنى بالله تعالى ، فإن كان لا يدرك ذلك ، ولا يفهم كنه حقيقته ، فليس عليه فى ذلك تكليف أصلا لمعرفة تأويله ، ومعناه ليس بواجب عليه ، بل واجب عليه ألا يخوض ، كما سيأتى :

ومثال آخر إذا سمع الصورة في قوله عليه السلام :

« إن الله خلق آدم على صورته . »

وقوله :

« إني رأيت ربي في أحسن صورة . »

فينبغي أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مرتبة ترتيباً مخصوصاً ، مثل الأنف والعين والفم والخذ ، وهي أجسام ، وهي لحوم وعظام ، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم ، ولا هو ترتيب في أجسام ، كقولك عرفت صورته ، وما يجري مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة في حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذي هو جسمي لحمي وعظمي من أنف وفم وخذ ، فإن جميع ذلك أجسام ، وخالق الأجسام والهيئات كلها متزه عن مشابقتها أو صفاتها ، وإذا علم هذا يقينا فهو مؤمن ، فإن خطرله أنه إن لم يرد هذا المعنى فما الذي أراد ؟ فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به ، بل أمر بالألّا ينحوض فيه ، فانه ليس على قدر طاقته ، لكنه ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلالته وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم .

ومثال آخر إذا قرع سمعه النزول في قوله ﷺ :

« ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا » .

فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقاً
يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عال هو مكان ساكنه ، وجسم
سافل ، وجسم لمتنقل من العالى إلى السافل ، فإن كان من أسفل
إلى علو سمي صعوداً ، وعروجاً ورقياً ، وإن كان من علو إلى أسفل
سمي نزولاً وهبوطاً ، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر إلى تقدير
انتقال وحركة في جسم ، كما قال تعالى :

« وأُنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج » .

وما روى البعير والبقر نازلة من السماء بالانتقال ، بل هي
مخلوقة في الأرحام ، ولا ينزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله
عنه : « دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ، ثم نزلت ، ثم
نزلت » فلم يرد انتقال جسده إلى أسفل . فتحقق المؤمن قطعاً أن
النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول ، وهو انتقال شخصى
وجسدى من علو إلى أسفل ، فإن الشخص والجسد أجسام ، والرب
جل جلاله ليس بجسم ، فان خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذى أرادته؟
فيقال له : فأنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن
فهم نزول الله تعالى أعجز ، فليس هذا بعشك قادر جى ، اشتغل
بعبادتك أو حرفتك واسكت ، وأعلم أنه أريد به معنى من المعانى

التي يجوز أن تراد بالتزول في لغة العرب ، ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته .

ومثال آخر إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى :
« وهو القاهر فوق عباده » .

وفي قوله تعالى :

« يخافون ربهم من فوقهم » .

فليعلم أن الفوق اسم مشترك بمعنيين :

أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى ، والآخر
أسفل ، يعنى أن الأعلى من جانب رأس الأسفل ،

وقد يطلق لفوقية الرتبة ، وهذا المعنى يقال : الخليفة فوق
السلطان ، والسلطان فوق الوزير ، وكما يقال : العلم فوق العلم ،
والأول يستدعى جسا ينسب إلى جسم ، والثاني لا يستدعيه .

فليعتقد المؤمن قطعا أن الأول غير مراد ، وأنه على الله تعالى
محال ، فإنه لو ازم الأجسام ، أو لوازم أعراض الأجسام ، وإذا عرف
نفي المحال فليعرف لماذا أطلق ، وماذا يريد ؟ فقس على ما ذكرناه
ما لم تذكره (١) .

وزي أن الغزالي لا يرى أن السلف فوضوا تفويضا مطلقا ابتداء ،
ولا فسروا الألفاظ بطوارها ، بل إنه بين المعاني المستحيلة على الله تعالى

[١] « إلهام العوام عن علم الكلام » ص ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

التي تتنافى مع التقديس وتنزيه الذات العلية عن مشابهة الحوادث ،
ويمنع العامى الذى تخفى عليه المعانى المجازية من أن يخوض ، ولكن
يفتح الباب لذوى الأفهام ، ويقرر أن هذه المعانى إذا خفيت على
العامى ، أو دقت عن مداركه ، فإنها لا تخفى على الرسول ولا سائر
الأنبياء ولا الصديقين أى أهل المعرفة والإدراك الصحيح ، ويقرب
المعانى التي تتفق مع التقديس تقريبا يدركه طلاب الحقيقة .

وإذا كان ابن الجوزى قد نفى أن يكون مذهب السلف هو التفسير بظواهر
الآلفاظ ، تفسيراً لا يتفق مع التشبيه فالغزالي قد قرر أن السلف فهموا
المعانى المجازية ، وقرر أن الذين لا يفهمون هذه المعانى التنزيهية عليهم
أن يفوضوا ولا يخوضوا ، وقال لهم : « ليس هذا بعشك فأدرجى » .

وبهذا يكون قد قسم الناس قسمين :

قسم يدرك ويفهم .

وقسم يعسر عليه أن يدرك ويفهم الأمور على حقيقتها .
وهذا يكتب الغزالي منه بنى المعانى المشبهة غير المنزهة ، ثم يمنعه
من بعد ذلك من الخوض ، وكأنه يعتبر ذلك من علم الخاصة ، وليس من
علم العامة الذى لا يسع مسلماً أن يجهله ، كما قرر الشافعى .

وإن ذلك النظر بلا ريب نظر سليم ، لا مجال لرفضه ، ولكن
قد يقول قائل : إن مؤدى كلامك أن الراسخين فى العلم هم الذين

يفسرون ، ويؤولون هذه المعاني تأويلاً يتفق مع التزييه ، وهذا يتفق مع قراءة الوصل في قوله تعالى :

« وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم » (١) .

من غير وقوف عند لفظ الجلالة . ولكن على قراءة الوقوف عند لفظ الجلالة لا يستقيم المعنى ، لأن المعنى أن يكون العالم بهذا التشابه هو الله وحده ، وهذا التفسير يجعل للراسخين علماً .

ونقول في الجواب عن ذلك : إن المتشابه ليس مقصوداً على الألفاظ التي توهم التشبيه أو ليس المراد من التأويل هو التفسير ، بل المراد به على قراءة الوقوف عند لفظ الجلالة معرفة المآل ، ولا يعرف المآل يوم القيامة إلا الله تعالى ، فهو وحده علام الغيوب ، وقد قال تعالى :

« هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ، أو تردفنعمل غير الذي كنا نعمل ، قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون » (٢) .

هذا نظر العلماء في العبارات التي وردت في القرآن والسنة توهم التشبيه والذي ينتهى إليه النظر هو ما يأتى :

[٢] الأعراف ٥٣ .

[١] آل عمران ٧ .

أولاً : اتفاق العلماء على أن الله تعالى منزّه عن أن يكون متصفاً
بما تتصف الحوادث به ، فليس لديه يد كأيدي الناس ولا عين كعيونهم
ولا وجه كوجوههم .

ثانياً : اتفاق العلماء على أن العامة لا يصح أن يخوضوا في تأويل
هذه الآيات ولا تفسيرها ، ولكن عليهم أن يؤمنوا بأن الله تعالى
منزّه عن أن يكون له ما يشبه آدميين وسائر الحوادث ، ولكن المعنى
المجازي ليس عليهم أن يطلبوه لأنه ليس إلا من علم الخاصة الذي
لا يطالب به العامة ، ولا يطالب به إلا من يطيق إدراكه ، ويكفي من
العامي التنزيه الإجمالي .

ثالثاً : أننا نرى أن السلف لم يفسروا بظواهر الألفاظ ، فلم يقولوا
إن الله يدا لا نعلمها ، ولا إن الله عينا لا نعلمها ، ونظرنا في ذلك مستمد
من كلام ابن الجوزي والغزالي ، وأن بعضهم كان يفسر هذه الألفاظ
بما يتفق مع التنزيه ، ونستبعد أن يكون مثل علي بن أبي طالب وأبي
بكر وعمر وابن عباس ، وغيرهم من عليّة العلماء يفهمون من قوله تعالى :
« يد الله فوق أيديهم » أن الله يدا .

وخلاصة القول : أن وحدانية الذات الإلهية وعدم مشابقتها
للحوادث ركن من أركان الوحدانية لا يسع مسلماً أن يجهله ،
ولا يعتبر موحداً من لا يؤمن به .

الوحدانية في الخلق والتكوين

الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو الذى خلق السموات والأرض وما بينهما ولقد جاءت الآيات القرآنية الكثيرة مبيّنة أنه سبحانه وتعالى هو الذى خلق كل شيء وأحسن خلقه ، وأنه بديع السموات والأرض ، أبدعها على غير مثال سبق ، وأنه سبحانه وتعالى المنفرد بالخلق والتكوين والإنشاء ، وأنه بمقتضى ذلك يستحق وحده العبادة من غير شريك له ، واقرأ قوله تعالى :

« أَمِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِقَوْمٍ يَعْدِلُونَ ، أَمْ نَجْعَلُ الْأَرْضَ قَرَارًا ، وَجَعَلْ خِلَافُهَا أَهَارًا ، وَجَعَلْ لَهَا رِوَاسِيًا ، وَجَعَلْ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِأَكْثَرِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ ، أَمْ نَجْعَلُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَا ، وَيَكْشِفُ السُّوءَ ، وَجِجْعَاكُمْ خَلْفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ ، أَمْ نَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتٍ أَلْبَسْنَا مِنَ الْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ، أَمْ نَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ نَعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِقَلِيلًا مَا تَرَاهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ » (١) .

[١] النمل ٦٠ - ٦٥

ونرى من هذا النص الكريم أن الله سبحانه وتعالى هو وحده المنشئ للكون وما فيه ، وأنه المدبر له ، وأنه وحده الذى يعلم غيبه وظاهره ، وأنه سبحانه جعل هذا الكون مسخراً لنعم بنى الإنسان بإرادته سبحانه وتعالى ، وأنه سبحانه وتعالى هو الذى ينجى بعض خلقه من بعض ما خلق ، وأنه سبحانه وتعالى هو الذى يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ، سبحانه وتعالى ، هو على كل شيء قدير ، ولا قادر فى هذا الوجود قدرة مطلقة على الكون وما فيه سواه ، تعالى الله علواً كبيراً .

ولقد ذكر سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم أن الخالق غير المخلوق ، كما ذكرنا من قبل فى وحدة الذات والصفات ، وذكر أن نظام الكون وسيره على هذا التكوين البديع البعيد عن الفساد لا يمكن أن يكون إلا عن واحد أحد فرد صمد ، ولو تعدد المنشئ لكان الفساد ، أو احتمال الفساد ، ولذا قال سبحانه وتعالى :
« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون » (١) .

[١] الأنبياء ٢٢ .

وإذا كان العالم يسير على ذلك النظام المحكم الذى كان فيه كل شىء بقدر ، فإنه لا يعتريه الفساد إلا بإرادة منشئه ، ولا يمكن إلا أن يكون المنشئ واحداً ، ذاته غير ذات خلقه ، ولا يشابهه أحد من خلقه لأن الفساد غير محتمل إلا بإرادة من كون وأنشأ ، والله تعالى لا يريد الفساد .

وأنه قد ترتب على وحدة المنشئ وهو الله تعالى ، وأنه الخالق له ، ألا يكون أحد من خلقه له صلة به غير صلة الخلق بالخالق فى وجوده وحياته ، ولذا قال تعالى :

« بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شىء ، وهو بكل شىء عليم ، ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شىء فاعبدوه وهو على كل شىء وكيل ، لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير ، قد جاءكم بصائر من ربكم ، فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمى فعليها ، وما أنا عليكم بحفيظ » (١) .

وأن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء ، وقدر لها كل ما يقع ، وكل ما يكون ، وما لا يكون ، فكل شىء بتقديره سبحانه ، فإنه

[١] الأنعام ١٠١-١٠٤ .

هو المرید إرادة مطلقة ولا إرادة مطلقة لغيره في هذا الكون ،
ولا يمكن أن يقع في ملكه ما لا يريد ، فكل شيء بقضاء منه
سبحانه وبتقديره ، فالإنسان وما ملكت يداه ، وما يستطيع أن
يفعل ، كل ذلك تحت سلطان الله تعالى ، وفي تقديره .

« ألا يعلم من خلق ، وهو اللطيف الخبير » ^(١) .

« إنما إلهكم الله الذي لا إله إلا هو وسع كل شيء علما » ^(٢) .

وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يكلف العباد، ويرسل الرسل،
وهو الذي يعاقب ويحاسب ويثيب يوم القيامة .

وهنا يثور أمر قد أثاره المشركون من قبل ، وأثاره أهل
الديانات القديمة ، وأثاره الفلاسفة ، ودخلوا بسببه في جدل طويل
واتجاه ضيئل ، وهو : كيف يكون الله تعالى خالق كل شيء
ومنها ما يفعله الإنسان ، ثم يحاسبه على ما يفعل إن خيراً فخير ، ثم
إذا كان كل ما في الوجود بقضاء وقدر ، فلماذا كانت المُواخِذَةُ ؟

لقد اندفع العلماء في هذه الحومة من الجدل ، وتباينت أقوالهم
واختلفوا ، وكان اختلافهم في أمر فيه متسع للخلاف ، ولم يكن
في أمر معروف من الدين بالضرورة ، إنما كان خلافاً فلسفياً على

[٢] طه ٩٨ .

[١] الملك ١٤ .

هامش الاعتقاد وليس في لبه ، وهو على أى حال اختلاف يضل السارى فيه ، ولا يجد علما من أعلام الهداية ينتهى عنده .

ولقد أمر النبي ﷺ بالإيمان بالقدر خيره وشره ، وقال عليه السلام فيما رواه البخارى : « كل شىء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » .

وكان الصحابة يؤمنون بقدره الله تعالى ، وبأنه خالق كل شىء ، ويؤمنون بالقدر ، ولا يخوضون فيه ، بل إذا جاء القدر أمسكوا ولكن الذين يريدون أن يثيروا الحيرة الفكرية بين المسلمين كانوا يثرونه ، ولا يزالون يثرون الكلام فى القضاء والقدر ، وصلته بالتكليفات والثواب والعقاب ، ولقد سأل بعض الناس الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه : عن القضاء والقدر ، وصلته بالجزاء فأجابه على بما يزيل الشبهة من غير خوض ، ثم ختم كلامه بقوله :

« إن الله أمر تخيرا ، ونهى تحذيرا ، وكلف تيسيرا ، ولم يعص مغلوبا ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثا ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار » .

ولقد قال الإمام أبو حنيفة رضى الله تبارك وتعالى عنه فى القدر : « هذه مسألة قد استعصت على الناس ، فأنى يطيقونها ، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها ، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها ،

ولم يفتح الا مخبر من الله تعالى يأتى بما عنده ويأتيه بيينة وبرهان
وقد قال القوم من أهل الجدل في هذه المسألة : « أما علمتم أن الناظر
في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظرا ازداد حيرة » .
وإن الذى يستخلص من كلام إمام الهدى على بن أبى طالب
الذى نقلناه آنفا أن علينا أن نطيع الله تعالى فيما أمرنا به وأن نجتنب
ما نهانا عنه ، وحسبنا فى ذلك أننا نعلم ونحس ونشعر بأننا مختارون
فما نفعل ، وأننا فى استطاعتنا أن نفعل ، وألا نفعل ، وأنه يكفى
ذلك لنشعر بما يجب علينا ، ومالا يصح لنا ، إن الاشتغال عن ذلك
بتعرف أمر مغلق ، قد ضاع مفتاحه لا يجدى فتىلا .

ولقد قال فى ذلك الإمام الصادق رضى الله عنه :
« إن الله تعالى أراد بنا شيئا ، وأراد منا شيئا ، فما أرادنا
طواه عنا ، وما أرادنا منا أظهره لنا ، فما بالنا نشتغل بما أرادنا
بنا عما أرادنا منا » .

فهو رضى الله عنه يندد بالذين ينصرفون عن التكليف إلى
الكلام فيما كتبه الله علينا من خير أو شر ، وإن العصاة هم الذين
يبررون عصيانهم بما كتبه الله تعالى ، ومنهم الذين يثيرون هذه
القضية ، ليضعفوا العزائم عن العمل .

ولقد ذكر القرن الكريم أن المشركين قد احتجوا على عبادتهم
الأوثان بأن الله تعالى ، لو شاء ألا يعبدوها ما عبدوها ، ورد الله

تعالى عليهم قو لهم بأنهم ما علموا مشيئة الله فيهم ، وأشركوا لأجلها وإليك كلام الله تعالى :

« سيقول الذين أشركوا ، لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون ، قل فله الحجة البالغة ، فلو شاء لهداكم أجمعين » (١) .

ونرى من هذا أن المشركين والمكذبين جميعا يسندون ما يفعلونه إلى الله تعالى على أساس أن الله تعالى لو شاء ألا يفعلوه ما فعلوه وأن الحجة القائمة عليهم أنه لا حجة عندهم على أن الله تعالى أراد لهم ذلك ، ويؤكد سبحانه أن مشيئة الله تعالى هي الغالبة القاهرة ، « ولو شاء لهداكم أجمعين » ولكن ذلك لا يلقي عنكم التبعة .

وبذلك يتبين أن العقيدة الإسلامية في هذه القضية تقوم على أساس : أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن الله تعالى فعال لما يريد ، وأنه لا يمكن أن يقع في ملكه إلا ما يشاءه ، ولا مشيئة في تفسير هذا الوجود لسواه ، ولكن ذلك لا يمنع أن العبد مسئول عما يفعل ، ومجزي بما يفعل إن خيرا خيرا ، وإن شرا فشر ، وأنه الحكم العدل اللطيف الخبير ، وأنه سبحانه كاف كل التكليفات

[١] الأنعام ١٤٨ ، ١٤٩ .

والعبد مختار بالقدر الذى يتحمل به تبعه ما يفعل ، وهو يحس بأنه يفعل ما يفعل مريدا مختارا .

هذا ما تقرره النصوص القرآنية ، وما وضحته الأحاديث النبوية ، وهو ما لا يصح لمسلم أن يجهله ، وعلى ذلك تكون الفلسفة التى تثار حول الجبر والاختيار ، واختلاف علماء الكلام حولها من قبل التفسيرات التى على هامش العقيدة ، وليست من لبها وهذا الاختلاف فى التفسير أو فى التعليل لا يؤثر فى الاعتقاد ، وما يخالف الأصول القرآنية منه يكون باطلا لا شك فيه ، ويكون كاحتجاج العصاة فى معاصيهم بالقضاء والقدر .

فإذا كان الجهمية يقولون بالجبر . والمعتزلة يقولون بقدرة العبد التى يتحمل بها المسئولية ، والأشاعرة يقولون إن الخلق لله تعالى ، والكسب للعبد ، والماتريدية يريدون مرتبة وسطا بين القدرة والجبر ، وهى الاستطاعة ، فكل هذه تفسيرات وتعليلات والاختلاف فيها لا يمس أصل الاعتقاد .

ونلخص فى هذا المقام ما جاء به القرآن ، وهو يتبين فيما يأتى :

١ — إنه يجب الاعتقاد بأن الله تعالى خالق كل شيء وأنه لا يشاركه فى خلق الأشياء وتدير الكون أحد من خلقه ،

وأنه لا ينافي إرادته المنشئة المكونة أحد ، وأنه لا يقع في الكون ما لا يريد . فإنه سبحانه وتعالى فعال لما يريد ، وأن العبد وقدرته واستطاعته واختياره كله مخلوق لله سبحانه وتعالى ، كما قال سبحانه : « والله خلقكم وما تعملون »^(١) .

٢ — إن الله تعالى عدل حكيم لا يؤاخذ العباد إلا ولهم اختيار في الخير والشر فليسوا فيما يفعلون كآلة في يد محركها ، أو كالريشة في مهب الريح ، بل إنه مختار فيما يفعل ، وبذلك كان الجزاء والحساب وكان العقاب والثواب وإن تفسير ذلك ليس لنا ، وقد أخبرنا سبحانه وأحسننا في أنفسنا بأننا عندما تقدم على أمر تقدم عليه بإرادتنا ، فلنا أن نفعله ، ولنا أن نتركه ، وبهذا القدر كانت تبعات ما نعمل واقعة علينا ، وإن العصاة هم الذين يحملون القدر أوزارهم وإن أصابوا خيراً نسبوه لأنفسهم .

٣ — إنه من الحقائق المقررة في القرآن أن الله تعالى ييسر الخير لمن أراد له وقد جاء النص بذلك في آيات كثيرة ومن ذلك قوله تعالى : « يضل من يشاء ويهدي من يشاء »^(٢) .

وقوله : « إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء »^(٣) .

[٢] النحل ٩٣

[١] الصافات ٩٦

[٣] القصص ٥٦

وقوله تعالى : « يضل به كثيراً ، ويهدي به كثيراً ، وما يضل به إلا الفاسقين » (١) .

٤ — إن الله سبحانه وتعالى يحب الخير ، ويكره الشر ويرضى عن أهل الخير ، ويغضب على أهل الشر . ويطلب عباده أن يعملوا على ما يرضيه ، ويتعدوا عما يغضبه .

وقد وصف المؤمنين بأنهم أهل الرضوان ، ووصف الكافرين بأنهم أهل السخط والغضب ، ونهى عن تولى الكافرين ، والاعتماد على نصرتهم ، لأنهم قوم قد غضب الله عليهم ، كما قال تعالى : « ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ، ما هم منكم ولا منهم ، يخلفون على الكذب وهم يعلمون » .

ويجب أن نفهم أن الرضا غير الإرادة ، وكذلك المحبة ، غير الإرادة ، بل أن الرضا أعلى درجات من الإرادة المجردة ، والمحبة أعلى من الإثنين وكل هذه الأحوال أثبتتها النصوص القرآنية وقررتها الأحاديث النبوية ، فيجب التسليم فالله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر والمؤمنون أهل الرضوان وأهل محبته جل جلاله .

[١] البقرة ٢٦ .

تعليل أفعال الله تعالى

انتهينا من الكلام السابق إلى أنه يجب على المؤمن أن يعتقد أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن كل شيء بقضاء وقدر ، وأن الإنسان له اختيار في أفعاله يحمله تبعاتها وآلاتها ، ويكافأ بالخير على ما يفعل من خير ، وبالعقاب على ما يفعل من شر ، وأن له نية وقصدًا بمقتضاها يكون جزاؤه .

وقلنا : إن خوض العلماء في مسألة الجبر والاختيار هو من قبيل التفسيرات التي تدور حول العقيدة ، وليست من لها . وللعلماء كلام في مجال آخر هو تعليل أفعال الله ، أخلق ما خلق وأمر بما أمر ، ونهى عما عنه نهى لعلى وغايات وبواعث ؟ وقد جر الكلام في ذلك إلى الكلام في حسن الأشياء وقبحها ، إلى آخر ما خاض فيه العلماء خوضاً غرق فيه بعضهم ، ونجا بعضهم .

ونحن نقول . إن خلق الأشياء فوق تقدير العبيد لها بالحسن والقبح ، وإن الغايات التي يدرکہا العبيد ويفهمونها هي بعد إنشاء الكون وما بث فيه ، وما يحكم به من أسرار وقواميس ، فتقديرات الفلاسفة وعلماء الكلام وغيرهم ممن خاضوا في ذلك كلام فيما وقع بعد الوقوع ، وما وقع لا يصح أن يكون كما على من أنشأه وأبدعه ، وهو فعال لما يريد ، ليس فوقه شيء وهو فوق كل شيء ، وهو القادر على كل شيء ، وهو العليم الحكيم .

نعم : إن كل شيء أبده هو حسن في ذاته ، قد استمد حسنه من إبداع المبدع ، إذ أنه سبحانه خلق كل شيء فأحسن خلقه ، ولكن هل كانت صورة من الصور علة باعثة بعثته على الفعل ودفعته إليه ؟ إنه سبحانه فوق المسببات ، وفوق المقدمات والغايات .

والحق في القضية أن الله تعالى خلق الخلق بإرادته سبحانه وتعالى وحده ، من غير قيد يقيدها ، وقد قال سبحانه وتعالى :

« لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون » .

فلا نبحث لماذا خلق الله تعالى الأشياء ، أو لماذا خلق الحياة والموت ولا لماذا خلق الإنسان ، وخلق معه الشيطان أو لماذا خلق الحيوان الضار الذي لا نرى منه إلا الضرر وخلق الحيوان الذي نراه نافعا ، إن ذلك كله من أسرار الوجود ، وهو بإرادة خالق هذا الوجود ، وإن العقل إذا خاض في ذلك يخوض في بحر لجى لا ساحل له ، وإذا سار في متاهات يضل فيها السارى فلا يهتدى ، وأولى أن يقال له : « ليس هذا بعشك فادرجى » وأن الذى يجب علينا أن نعتقده هو ما يأتى :

١ — إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لحكمة يعلمها ، وليست هذه الحكمة علة مقيدة للإرادة الإلهية ، بل إن الله تعالى لا يقيد إرادته شيء من الأشياء وهو سبحانه وتعالى منزّه عن

العبث ، فكانت أفعاله لحكم يعلمها هو يقيناً ، وقد تعلم بعضها بإعلامه ، وأكثرها لا تعلمه ، سبحانه العليم الحكيم اللطيف الخبير .

٢ — إنه ليس للأشياء قبل وجودها صورة للحسن ، إنما صورة الحسن أو القبح جاءت بعد وجودها ومن النظر فيما أبدع وكون ، لأن الحسن وغيره من الصور التي جاءت من إبداعه وإنشائه سبحانه وتعالى .

٣ — إن كل الوجود نافع للمخلوقات في مجموعها ، وإن الله سبحانه وتعالى سخر جزءاً كبيراً من الكون لعمل الإنسان ولنشاطه ، وإن بعض الأحياء ، إن كان فيها ضرر ، فلا بد أن يكون فيها في ناحية من نواحيها نفع ، والجهل بالنفع ليس دليلاً على أنه لا يوجد ، فإن ما يجهله الإنسان من أضرار الكون أكثر مما يعلمه .

٤ — إن التفويض في أصل الخلق وسببه وعلة أشكاله أمر ضروري ، لأن أفعال الله تعالى فوق تقديرنا ، ولأننا لا ندرك الأسباب والمسببات إلا فيما وقع من أمور ، فمن تناسق ما بينها تعرف الارتباط السببي ، وأما قبل الوقوع فالأمور كلها عنا في خفاء وأن عقل الإنسان مجالته في تجاربه ، وفي الصور المستمدة من

التجارب ، وليس فيما وراء ذلك مجال ، إلا أن يعرف أن هذا الكون لا بد له من منشئ ليس منه ، وأن الأشياء لا توجد اعتباطاً ، من غير موجد ، ولا تسير في نظام محكم من غير ضابط والله من ورائهم محيط .

الوحدانية في العبادة

الوحدانية في العبادة ألا يعبد سواه ، وهذه نتيجة لازمة لكونه وحده خالق الكون وخالق كل شيء وخالق الإنسان ، وكل شيء في هذا الوجود يسبح بحمده ، ولقد كان المشركون يقولون بأن الله خالق السموات والأرض ولكنهم يعبدون الأوثان زاعمين أنها تقربهم إلى الله ، أو أنها الواسطة إليه ، ثم نسيت الواسطة وبقيت العبادة ، وقد قال تعالى :

« ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ، قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ، إن أرادني الله بضر ، هل هن كاشفات ضره ، أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون » (١) .

ويقول سبحانه : « ألا لله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من

[١] الزمر ٣٨

دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم
في ما هم فيه يختلفون « (١) .

فهؤلاء المشركون فصلوا اللزوم عن اللزوم ، فإن انفراد الله
سبحانه وتعالى بالخالق والتكوين يقتضى ألا يعبد سواه ، ووحداية
ذاته وصفاته ، وأنه ليس كمثله شيء يقتضى ألا يعبد سواه ، لأنه
لا يعبد إلا من انفرد بالوجود الكامل وعلا عن الشبيه والنظير ،
والعبادة تكون بالطريق التى بينها سبحانه وتعالى .

والوحداية فى العبادة تقتضى على ذلك أمرين :

أحدهما : ألا نعتز بالآلوهية إلا لله سبحانه وتعالى وحده ،
وألا نشرك به أحدا ، والقرآن قرر هذه الحقيقة ، ولا إسلام مع
الإشراك فى الآلوهية ، لأن الإسلام يقتضى الاستسلام لله تعالى
وحده ، والاستسلام لله وحده يقتضى ألا نشرك به أحدا ، ومن
أشرك مع الله فى العبادة شيئا ، أو شخصا فقد أشرك بالله سبحانه
وتعالى ، ولقد قال تعالى : « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب
والحكمة والنبوة ، ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله » (٢) .

ومن يسوى بين الخالق جلت قدرته ، وبين أحد من خلقه فى

[١] الزمر ٣ .

[٢] آل عمران ٧٩

شئ من العبادة ، فقد جعل مع الله إلها آخر ، وإن كان يعتقد
بوحداية الخالق في الذات والصفات والخلق . . .

ثانيهما : الذي تقتضيه وحدانية العبادة لله تعالى ، هو ألا نعبد
سبحانه إلا بما بينه لنا من تكليفات ، فلا نعبد بأهوائنا ، بل
نعبد بما أوحى به إلى رسوله الأمين ، ولا نتخذ أحداً من البشر
طريقاً لمعرفة ما يأمرنا به من تكليف إلا أن يكون رسولا مرسلا
ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الرسل وأنه بعد أن انتقل
الرسول إلى الرفيق الأعلى صار كتاب الله وسنة رسوله صلى الله
تعالى عليه وسلم هما وحدهما الطريق لمعرفة العبادة لله تعالى كما قال
رسوله :

(تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا من بعدى أبدا ،
كتاب الله تعالى وسنتي) .

وقد نعى الله تعالى على اليهود والنصارى أنهم اتخذوا أحبارهم
ورهبانهم أربابا من دون الله ، وقال تعالى فيهم :

« اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، والمسيح
ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا ، لا إله إلا هو سبحانه
عما يشركون » (١) .

[١] التوبة ٣١ .

وقد كانوا يأخذون دينهم من الأحبار والرهبان من غير رجوع إلى أصل الكتاب ، ويعتبرون كلامهم حجة من غير أن يبينوا سنده وأصله ، وبذلك كانوا أرباباً من دون الله ، وبذلك أشركوا غير الله في طريق عبادته ، وقد انفتح بذلك ما كان مما يعرفه التاريخ وطواه فيه طي السجل للكتب ، وصح ما قاله الله تعالى فيهم :
« إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله » (١) .

وليس شأن الفقهاء المجتهدين في الإسلام كشأن هؤلاء ، لأن أقوال هؤلاء الفقهاء ليست حجة بذاتها ، كالشأن في الأحبار والرهبان ، إنما الحجة فيما يعتمدون عليه من دليل في القرآن والسنة ، فهم مفسرون مستنبطون يخطئون في الفهم ويصيبون ، فإن أصابوا في الفهم فبتوفيق الله تعالى ، وإن أخطأوا فمن أنفسهم وليسوا محتكرين للفهم ، بل كل من استوفى شروط الاجتهاد له أن يتعرف الأحكام من الكتاب والسنة .

لا وساطة بين العبد وربه

لا وساطة بين الله تعالى وعباده ، فليس بينهم وبين الله تعالى

[١] التوبة ٣٤ .

حجاب، فلا يدعى سواه ، ولا يستعان في أمر الآخرة سواه، فليس ثمة
قدّيس يتقرب به إلى الله تعالى ، إنما يتقرب العبد إلى الله تعالى بالضراعة
إليه وبالطاعة له سبحانه ، وبالعمل الصالح :

« إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه » .

فلا وساطة بقدّيس ولا رجل صالح ، وإنما العمل هو الذي يقرب
إلى الله تعالى زلفى .

وإن الدعاء باب من أبواب العبادة ، بل إنه مخ العبادة إذا
كان الدعاء مصحوباً بإخلاص القلب وحسن الضراعة ولقد قال تعالى :
« ادعوني أستجب لكم » (١) .

وقال تعالى : « وإذا سألك عبادى عني فإني قريب » (٢) .
فهو قريب من كل من يدعوه مستجيب للمخلصين الذين يدعونه
تضرعاً وخيفة كما قال تعالى :

« ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين » (٣) .
ولقد قال تعالى في إجابة من يسأل عنه :

« إني قريب » .

ولم يقل : « قل لهم إني قريب » . كما في كثير من الآيات مثل

[١] غافر ٦٠ . [٢] البقرة ١٨٦ . [٣] الأعراف ٥٥ .

قوله تعالى :

« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (١) .

وقوله تعالى :

« ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي » (٢) .

فكان هنا وسيط هو النبي ﷺ في الإجابة ، أما في الدعاء
والسؤال عن الذات العلية ، فإنه لا يتوسط أحد حتى المسئول
وهو الرسول ، بل يقول الله تعالى لهم :

« فأني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان » .

وهذا يرمي بإشارته بأنه لا وساطة بين العبد وربّه .

ولكن هل للأشخاص أثر في الدعاء ؟

لا شك أن دعاء الرجل لغيره يجوز ، وأن دعوات الصالحين
مستجابة لأنفسهم ولغيرهم ، وأنه تلتبس دعوات الصالحين ، ولقد
ورد أن النبي ﷺ قال : لعمر وقد ذهب إلى الحج : لا تحرمنا من
دعائك يا أخى ، وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : علم نافع ،
وصدقة جارية ، وولد صالح يدعو له » .

وعلى ذلك لا ينافي الوجدانية أن يدعو شخص صالح لغيره ،

[١] البقرة ٢١٦ . [٢] الإسراء ٨٥ .

فقد دعا إبراهيم عليه السلام لذريته ، إذ أسكنهم بواد غير ذي زرع
عند بيته المحرم .

وإن الدعاء بالمغفرة للغير جائز بنص القرآن الكريم :

« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواتنا
الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا
إنك رؤوف رحيم » (١) .

هذه أمور جاء بها القرآن ، وفسرها الحديث الشريف ، والمسألة
التي اختلفت فيها الأنظار هي توسط بعض الصالحين في الدعاء ،
بأن يقول الداعي : بحق فلان أو بمقام فلان أتجبه إليك ، وإن
ظاهر النصوص : أن هذا التوسط لا يجوز ، لأن الله تعالى يقول :
« ادعوني أستجب لكم » .

ولأن الله تعالى يقول :

« فأني قريب » .

وإن الله تعالى أولى بعبده ولو عاصيا من غيره ، ولأن الدعاء
مخ العبادة ، والعبادة لا يتوسط فيها أحد .

ولكن أيعد الداعي بجاء أحد من العباد مشركاً ، قد أتى
بما يخالف الوحدانية ؟

[١] الحشر ١٠ .

ونقول في الجواب عن ذلك مع بنا لا زغى بأمثال هذه الصيغ من الدعاء : إن القائل إن قصد مجرد التكريم للصالحين من غير أن يشركهم في عبادته سبحانه ، لا يمكن أن يكون قد أشرك ، ومن يرميه بالشرك فهو الذي لا يخطأ لدينه ونقول : إن الأولى الاتجاه إلى الله تعالى فهو أقرب إليه من جبل الوريد ، وذكر الله وحده في الدعاء زلنى إليه ، لا يتركها ، ولأن الدعاء ذاته عبادة لا يوسط فيها أحداً بينه وبين ربه .

ولقد كان منذ القدم يعتقد بعض الناس في بعض الصالحين أموراً خارقة للعادة ، ويعتقدون أن لهم عند الله تعالى مقاماً ، وسموهم الأولياء ، وأخذوا ذلك من قوله تعالى : «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين آمنوا وكانوا يتقون ، لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، لا تبدل كلمات الله ذلك هو الفوز العظيم » (١) .

الخوارق للعبادات على أيدي غير الأنبياء

لا شك أن خوارق العادات تجيء على أيدي الأنبياء لإثبات نبوتهم ؛ وأن ذلك هو المعجزة التي يتحدى بها الأنبياء أقوامهم ، كما تحدى موسى بالعصا ، وسائر المعجزات التي أجريت على يديه .

[١] بولس ٦٢ - ٦٤

وكما تحدى عيسى عليه السلام بإبراء الأكف والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله وغير ذلك من المعجزات التي أجراها الله تعالى على يديه ، وكما تحدى النبي ﷺ بالقرآن ، وقد جرى على يدي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خوارق للعادات أخرى كالإسراء والمعراج ، ولكنه تحدى بالقرآن وحده ، لأنه المعجزة الكبرى الخالدة إلى يوم الدين والتي تثبت الرسالة المحمدية إلى يوم القيامة .

وهل تجرى خوارق العادات على أيدي غير الأنبياء ؟ .

لا نجد من الأداة القطعية ما يوجب اعتقاد ذلك . وإن كان بعض العلماء يرى وجوب اعتقادها ، ولكننا لا نتبع في الاعتقاد إلا ما يثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه . ولكن أتوجد تلك الخوارق ؟ .

لا يوجد دليل عقلي أو نقلي يمنع وجودها على أيدي بعض الناس ، ومن ير شيئاً من هذا في بعض الأشخاص فليصدق من غير أن يعطى ذلك تقديساً خاصاً لصاحب هذا الأمر الخارق . وإن ذلك الاعتقاد يكثر عند أهل التصوف والمخلصون منهم يرون أن الاستقامة يجب أن تطلب . ويقول في ذلك أبو علي الجرجاني :

« كن طالباً للاستقامة ، لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجبة على طلب الكرامة ، وربك يطلب منك الاستقامة » .

وذلك حق لأن الكرامة نعمة تستوجب الشكر ، والاستقامة
عمل صالح يجزى الله تعالى عايمه بالثواب والنعم المقيم ورضوانه
سبحانه وتعالى ولأن النفس طالبة بطبعها لما يكون فيه الكرامة،
والاستقامة فطم للنفس عن أهوائها ، وفرق ما بين المقامين عظيم ،
ولذلك كان المتصوف الصادق يطلب الاستقامة التي فيها طاعة
الله تعالى .

ومهما يكن من أمر صاحب الكرامة ، فإنه لم يثبت
في النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية أن جريان خوارق العادات
على أيدي بعض الناس يرفعهم إلى مراتب التقديس لا في حياتهم ،
ولا بعد مماتهم .

ويفرض علماء الكلام أن خوارق العادات كما تجري على أيدي
الصالحين تجري على أيدي غيرهم ، ويسمونها كرامة إن جرت على
أيدي الصالحين ، واستدراجا إن جرت على أيدي غيرهم .

زيارة قبور الصالحين

والآن تزار قبور بعض الصالحين الذين يقال : إن خوارق جرت
على أيديهم في حياتهم ، فهل هذا مطلوب في الشرع ؟
لا نرى أنه مطلوب في الشرع ، ولكن أهو عبادة لهؤلاء
تدخل الفاعلين في زمرة المشركين ، وتخرجهم من جماعة الموحدين ؟

لا شك أنه إذا لم يكن هناك نية العبادة ولا التقديس ،
ولا اتخاذهم شفعاء عند الله تعالى لا يعد ذلك إشراكاً إنما الإشراك
بالعبادة والتقديس ، وإنا نرى أن زيارة القبور بإطلاق للاعاظ
والاعتبار أمر مطلوب ، ولا يصح أن تكون الزيارة لغير ذلك ،
والله على كل شيء وكيل .

شهادة أن محمداً رسول الله

هذا هو الجزء الثانى من كلمة الإسلام التى تعتبر مفتاحه
ودعامته ، والكلمة الجامعة لحقائقه ، ومن أذعن لها فقد آمن ،
ودخل فى زمرة المؤمنين ، ومن قالها معتقداً مصداقاً ، غير عامل بما
تضمنته من معان كان مسلماً ، كما قال تعالى :

« قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ،
ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم » .

وهذا الجزء من الشهادتين يتضمن معنيين جايلين :

أولهما : أن الإسلام الذى تعد هذه الشهادة مفتاح بابه ليس
من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بل إن محمداً فيه رسول
مبين ، وليس منشئاً ، وإذا نسب إليه ، فإنما ذلك لأنه رسول
مبلغ ، كما قال تعالى :

« إن عليك إلا البلاغ »^(١) .

وقوله تعالى : « إنما أنت منذر ، ولكل قوم هاد »^(٢) .

وهو مأمور بتبليغ الرسالة كما قال تعالى :

« يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ »^(٣) .

ولقد حرف بعض الكتاب الكلم عن موضعه فأشاعوا أن المسلمين يعبدون محمداً ، كما يعبد النصارى المسيح :
« كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ».

إن عبارات القرآن كلها تقرر أن محمداً من البشر ، ويقول مخاطباً قومه من العرب :
« إنما أنا بشر مثلكم »^(٤) .

وهو بشر يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ويجاهد في سبيل الله ويموت كما يموت البشر ، كما قال تعالى :

« وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم »^(٥) .

ثانيهما : أن الإيمان بأن محمداً رسول الله يوجب الأخذ بكل

[١] الشورى ٤٨ . [٢] الرعد ٧ . [٣] المائدة ٧٠ .

[٤] الكهف ١١٠ . [٥] آل عمران ١٤٤ .

ما جاء به من أوامر ونواه ، لأنه يتكلم عن الله تعالى فيما يتعلق بالتكليفات والأحكام فإطاعته إطاعة الله سبحانه وتعالى ، كما قال تعالى :
« من يطع الرسول فقد أطاع الله » (١) .

وقوله تعالى :

« وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (٢) .

وكقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (٣) .

وإذا كان محمد رسولاً قد قام الدليل على رسالته ، وأن ما جاء به فهو من عند الله العلي القدير ، فإن جزءاً من العقيدة أن تؤمن بأن كل ما جاء به مبلغاً عن ربه حق ، ومن ينكره ، فقد كذب رسالة الرسول ، ومن يكذب رسالة الرسول لا يكون مسلماً ، بل إنه كافر جاحد ، وعلى ذلك يجب الاعتقاد الجازم :

أولاً — بأن الشرائع والأحكام التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه ، وثبتت نسبتها إليه بطريق قطعي لا شبهة فيه هي من عند الله تعالى ، وليست من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، إنما هي

[١] النساء ٨ . [٢] الأحزاب ٣٦ . [٣] المشر ٧ .

من الله تعالت شريعته ، وجلت حكمته فليس بمسلم من يقول : إن الأحكام التكليفية من عبقرية محمد ، أو من عقله ، إنما المسلم من يقرر أن الأحكام التكليفية كلها من الله تعالى :

ثانياً — يجب الاعتقاد الجازم بأن القرآن الكريم قد أنزله الله تعالى ، وأنه بعبارة ومعانيه وأحكامه من عند الله تعالى ، وأنه حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، وأنه محفوظ إلى يوم القيامة لا يعتريه تغيير ولا تبديل ، لأن الله تعالى يقول في محكم التنزيل :

« إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (١) .

فمن يزعم أنه قد اعتراه تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقص فقد ضل وغوى ، وخرج عن جادة الإسلام إلى منازع الشيطان .

ثالثاً — يجب الاعتقاد بأن كل ما في القرآن من أحكام تكليفية هي من عند الله تعالى ، وأن من يعتقد تحريم ما أحل الله تعالى بالنص لا يؤمن بالقرآن ، ومن يستحل ما حرم الله تعالى بالنص في القرآن لا يؤمن بالقرآن ، فمن يستحل الخمر أو يستحل الربا أو يستحل الزنى ، أو يستحل السرقة أو يستحل أكل مال الناس بالباطل لا يكون من أهل الإسلام في شيء ، ومعنى الاستحلال

أن يعتقد أن هذه المحرمات بالنص حلال ، ومن يرتكب المحرم ،
لضعف إرادته أو نحو ذلك ، وهو يعتقد أنه حرام لا يعد مستحلاً
له ، فالارتكاب دون الاستحلال ، إذ الأول يجعل المرتكب فاسقاً ،
والإنكار يخرج عن حظيرة الإسلام .

ومن ينكر أحكام المواريث ، كما جاءت في القرآن الكريم
لا يكون مسلماً ، فمن يتنمر على حكم الله بأن للذكر مثل حظ
الأنثيين ، أو ينكر أن ميراث الإخوة والأخوات غير لازم ،
فإنما ينكر أحكام القرآن .

ويشبه الذين ينكرون أحكام القرآن من يغاب عنهم الهوى
فيزعمون أن الأحكام التكليفية ليست في مصلحة الناس ، فمن
يحسب أن تحريم الخمر ليس في مصلحة الناس ، أو تحريم الربا ليس
في مصلحة الاقتصاد يكون متبعاً هواه ، ويكاد يخرج عن الإسلام
إن اعتقد ما يقول اعتقاداً جازماً . ومن هؤلاء من يذهب بهم فرط
مغالاتهم للاتباع والتقليد أن يزعموا أن القوانين التي تكون من
أوضاع الناس أعدل من القوانين التي يأتي بها أحكام الحاكمين
في محكم التنزيل ، فإن الله تعالى هو العدل اللطيف الخبير .

وإن كل شرائعه رحمة بالناس ، وهي الرحمة الحقيقية بالمجموع
ولذلك قال تعالى :

« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » . (١)

وقد وصف الله تعالى ما جاء في القرآن بأنه الرحمة والشفاء ،
كما قال تعالى :

« يأيتها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم ، وشفاء لما
في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين » (٢) .

ومن ينكر شرعية الزكاة ، أو يعتبرها نظاماً قد انتهى لا يعد
من أهل الإسلام ؛ لأن الله تعالى أمر بها في محكم التنزيل ، والآيات
القرآنية الواردة فيها كثيرة ، وكثيراً ما يقترن الأمر بالصلاة
بالأمر بالزكاة مما يدل على أنهما متلازمان لا ينفصلان من حيث
الحكم بالمطالبة والإلزام ، ومن يعتقد وجوب الصلاة ، ولا يعتقد
وجوب الزكاة ، فإنه يفصل المتلازمين بعضهما عن الآخر ، ولذلك
قاتل الصديق من امتنع عن أداء الزكاة . كما قاتل من امتنع عن
إقامة الصلاة .

وهكذا كل ما جاء فيه الأمر بالقرآن صريحاً يعد منكراً
غير مؤمن بالرسالة المحمدية ، ومن لا يؤمن بالرسالة المحمدية
لا يكون مسلماً .

[١] الأنبياء ١٠٧ [٢] يونس ٥٧

ومن حاول أن يخرج القرآن عن ظاهره بغير سند من القرآن
أو من السنة يكون محرّفاً للقرآن عن مواضعه . إن كل تأويل
لنص من نصوص القرآن أو الحديث يجب أن يكون مشتقاً من
القرآن والحديث أو من قننايا العقل المبتوتة التي لا يختلف في شأنها
العقلاء ، ولا يصح أن تقيد النصوص الدينية بحكم الزمان ، فإنها
حكمة على الزمان ، وليست محكومة به ، وأولئك الذين يدعون
أن حكماً من أحكام القرآن أو السنة الثابتة السند كان مناسباً
لزمان الرسالة وغير مناسب لزمان ما إنما يقلبون الأوضاع الدينية
ويحكمون بأهوائهم وشهواتهم ، وهم قوم قد اتخذوا القرآن عضين
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ويجب على من يؤمن بالرسالة المحمدية أن يذعن ويؤمن لكل
ما علم من الدين بالضرورة ، كمناسك الحج ، والصلوات الخمس
وعدد ركعاتها ، وصوم نهار رمضان ، وكون القبلة إلى البيت
الحرام الذي هو بمكة مباركاً ، وكون الوقوف بعرفة ، فإن كل
هذا قد وردت به الأخبار متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه ،
وانعقد عليها الإجماع من بعده ، وتواتر الإجماع عليها ، مما لا يدع
مجالاً لأي احتمال أو ظن ، وصارت من العلم الضروري الذي لا يسع

مسلماً أن يجهره ، أو كما عبر الإمام الشافعي عنه بأنه علم العامة ، لا يختص به العلماء دون الجهلاء ، ولا ينفرد بالعلم به قوم ، دون قوم ، بل إن العلم به سواء ، لأنه إطار الإسلام الذي يعد الخارج عنه خارجاً عن الإسلام .

ولذلك لا يعد من أهل الإسلام الذين يدعون أن الصلاة ركعتان في اليوم والليلة ، وأنها ليست من المفروضات التي انعقد عليها إجماع أهل القبلة ، وتواتر سندها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين :

يقوم الإيمان بالرسالة المحمدية على الإيمان بكل ما جاء به عليه السلام ، واللب في كل دين سماوى أنزله رب العالمين يقوم على الإيمان بالغيب ، والإيمان باليوم الآخر ، وقد قال تعالى في ذلك في أول سورة البقرة :

« ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وبالآخرة هم يوقنون » (١) .

وهذا النص الكريم أثبت وجوب الإيمان بأمور ثلاثة هي : الغيب ، والآخرة ، والتصديق بكل ما جاء به الرسل السابقون

[١] أول سورة البقرة .

على الرسالة الحممدية باعتبار أن رسالة محمد صلى الله تعالى عليه متممة
الرسائل السابقة كلها .

الإيمان بالغيب هو فرق ما بين الدين والزندقة :

فالزندقة المارقة لا تخضع إلا للمادة وحدها إذ يحسبون كل
ما في الوجود هو المحسوس ، ولا يعدون موجوداً سواه ، والدين
يوجب الإيمان بأن حياة المادة معها حياة روحية ، وأن هناك
عوالم من الأرواح ، فيجب الإيمان بأن هناك ملائكة ، وهى
أرواح طاهرة مطهرة لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون
وأن هناك عالماً من الجن فيهم الأخيار وفيهم الأشرار وقد جاء
ذكر ذلك فى القرآن كثيراً ، وفى القرآن سورة من السور تسمى
سورة (الجن) ، وقد جاء فى هذه السورة على ألسنة الجن ما يدل على
ما نقول ، فقد جاء فيها :

« وأنه كان يقول سفيهننا على الله شططا ، وأنا ظننا أن لن تقول
الإنس والجن على الله كذبا ، وأنه كان رجال من الإنس يعوذون
برجال من الجن فزادوهم رهقا ، وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث
الله أحدا ، وأنا لمسنا السماء فوجدناها مئت حرسا شديدا وشها ،
وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فن يستمع الآن يجد له شهابا
رصدا ، وأنا لا ندرى أشرا أريد بمن فى الأرض أم أرادهم به ربهم

رشداً ، وأثامنا الصالحون ، ومنادون ذلك كنا طرائق قدداً ،^(١) .
فهذا النص الكريم صريح في أن في الوجود عالماً هو عالم الجن ،
وأن هذا الظاهر لا يصح أن يتوول إلا بسند من الكتاب والسنة ،
إذ أن كل تأويل إخراج للظاهر عن معناه المفهوم إلى معنى آخر
يخالفه ، ولا يكون ذلك إلا للتوفيق بين نصين يتعارض ظاهراً ،
أما العقل وحده ، فإنه لا يكفي وحده للتأويل والتخرج ذلك لأن
التفكير له منطقتان مختلفتان :

إحداها للمادة تفكر فيها ، وتستخرج قوانينها ونواميسها
وأسرارها ، وكلما ازدادت إيقالاً فيها استغرقتها إلا أن يكون ممن
هداه الله تعالى ، وأشرق في قلبه نور الحكمة .

المنطقة الثانية للغيب ، وهي منطقة الإيمان والإذعان والتدين ،
وكلما اتسع أفق العقل اتسعت تلك المنطقة ، وازدادت قوة التدين
وقوة الإذعان ، ومعها قوة الإيمان ، وليس للعقل مجال في التأويل
إلا إذا كان الأمر مستحيلاً عقلاً .

وإن الإيمان بالله تعالى من الإيمان بالغيب ، وإن قامت الأدلة
والبراهين المنطقية ، والأقيسة العقلية تثبت وجوده وهو وحده
كامل الوجود ، هو الأول والآخر ، والظاهر ، والباطن ، وهو

[١] الجن ٤-١١

على كل شيء قدير ، وهو الذى أنشأ الوجود، ويمد كل من فى الوجود بوجوده النسبى المحدود بالابتداء والانهاء فى هذه الدنيا ، ومن بعدها يستأنف حياة أخرى أعلى وأكمل .

وإن منطق المادة فى الفكر ينبعث من الغرائز ويبتدىء فى الحيوان ، وكلما علت مرتبة الحيوان كان ثمة علو فى فهم المادة ، حتى إذا كان الإنسان كان مع الفكر المادى الفكر الغيبى ، وكلما علا العقل اتسعت فيه منطقة الفكر الغيبى .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم المادى ، ويضمّر تفكيرهم فى الغيب ، كهذا الذى ركب فى الفضاء ، وقطع أجوازه ، ثم قال: إنى لم أر إلها وراء الآفاق ، إن هذا من الاستغراق فى المادة حتى ظن أن الله مادة ترى .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم فى المادة ويتعرف نواميسها وأسرارها ، ويتعرف الأسباب والمسببات ، فتلتقى فيهم منطقة المادة بمنطقة الغيب ، فيقررون صادقين أن وراء هذه الأسباب منشأ سرّيداً مختاراً ، ليس من المادة ، ولكنه مسيرها ومنشأها ، وهو عالم الغيب والشهادة . وقد نطق بذلك كثيرون من العلماء .

ومن الناس من يصدقون بالغيب ، ولكنهم مأسورون بالمادة ، ويحاولون التضييق فى أخبار الغيب التى جاء بها القرآن ، بتأويل

لا نجد له سنداً من القرآن ، ولا من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم
التي هي بيان للقرآن الكريم ، ولا مبرر لها إلا من عقولهم التي
أسرت بالمادة ، ولكن لم يحرموا حرماناً كاملاً من نعمة الإيمان
بالغيب ، ومن هؤلاء مخلصون لديهم يحسبون أن ذلك التأويل
يقرب الإسلام من الدين لا يخضعون إلا للعادة ، ولا يرى ذلك
الطريق سبيلاً ، إنما السبيل أن تقربهم هم بإقناعهم بأن وراء
المادة قوى الغيب ووراء المادة مسيرها ، ومنظمها ومدبرها ،
وراء المادة العليم الخبير ، فإن لم يقربوا ويؤمنوا بالغيب ، فإنه
لا يمكن أن يدخل الإيمان في قلوبهم ، وخير لنا أن نبقى الحقائق
الإسلامية كما هي من غير تغيير ولا تبديل ، ولا تأويل .

الإيمان بالرسول السابقين

والرسالة المحمدية وهي آخر الرسالات الإلهية جاءت مكتملة ،
وهي آخر لبنة في صرح الرسالات الإلهية ، كما قال النبي ﷺ ، ولم
تجىء مناقضة للرسالات السابقة ، بل جاءت مكملة وناسخة لما كان
من الأحكام مؤقتاً بزمانه ، فإنه لا ينسخ رسالة من الله إلا رسالة
منه سبحانه وتعالى ، ولذلك تضمن الإيمان برسالة محمد الإيمان بما
جاء به الأنبياء السابقون على أنه أنزل من عند الله تعالى ، كما قال تعالى :
﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ

وإسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي
النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون ،
فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم
في شقاق ، فسيكفيكم الله وهو السميع العليم » (١) .

وكما قال تعالى :

« قل آمنّا بالله ، وما أنزل علينا ، وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل
وإسحق ، ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى والنبيون
من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون » (٢) .

وكما قال تعالى :

« والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » (٣) .

ومن البدهيات أن الإيمان بالرسل السابقين ، وما أنزل عليهم
من كتب وما أوتوه من شرائع ليس معناه تصديق الكتب القائمة
في هذه الأيام التي يغيرون فيها ويبدلون كل عام ، أو اعتبار ما هم
عليه من أوهام مثل عبادة المسيح ، واعتباره ابن الله ، لأن ذلك
لم يؤته عيسى ، ولم يكن مما جاء به ، بل هو الوثنية دخلت في تعاليم
المسيح عليه السلام ، وهو منها براء ، فسيقول يوم القيامة :

« ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت

[١] القرءة ١٣٦، ١٣٧ [٢] آل عمران ٨٤ [٣] بقرة ٢٨٥

عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم
وأنت على كل شيء شهيد » (١) .

فليست رسالة محمد ﷺ منقطعة عن النبوات السابقة ، بل هي
آخر حلقة في سلسلة الرسالات الإلهية وهي المكمل لها ، ولا يعد
مؤمننا بمحمد من لا يؤمن بموسى وعيسى وإسماعيل وإبراهيم ،
واسحق ويعقوب وداود وسليمان وسائر النبيين من نعلم من قصص
القرآن ومن لا نعلم ، كما قال تعالى : .

« منهم من قصصنا عليك ، ومنهم من لم نقصص عليك » (٢) .
فالإسلام هو الدين الجامع للحق الخالص من كل الديانات
السابقة وفيه أصلها كما قال تعالى :

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ، والذي أوحينا إليك ،
وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا
فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه ، الله يجتبي إليه من يشاء ،
ويهدي إليه من ينيب » (٣) .

فالؤمنون الصادقون في إيمانهم شهداء على الناس بالحق ، إن
كانوا قد اتبعوا أنبياءهم أو لم يتبعوا ، وإن أماره اتباعهم للأنبيا
هي عبادة الله تعالى وحده لا يشركون به شيئا ، ويتبع ذلك بلا

[١] المائدة ١١٧ [٢] غافر ٧٨ . [٣] الشورى ١٣ .

ربب التصديق بما جاء به النبي صلى الله تعالى وسلم عليه ، لأنه لو كان أنبياءهم أحياء عند بعثه ما وسعهم إلا أن يتبعوه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « لو كان موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعنى » .

أو كما قال عليه السلام :

« وإن أمة محمد الذين يتبعونه حقا وصدقا هم الذين أحيوا شريعة أبى الأنبياء إبراهيم ، ومن جاء بعده من النبيين من ناحية الأصول المقررة الثابتة التى لا تختلف فيها الأقوام ، ولذا قال تعالى :

« وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم ، وما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أياكم إبراهيم هو مماكم المسلمين من قبل وفى هذا ، ليكون الرسول شهيدا عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس ، فأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، واعتصموا بالله هو مولاكم ، فنعم المولى ونعم النصير » (١) .

وأن الله سبحانه وتعالى بمقتضى حكمته فى رسالاته كان يجعل كل نبي يبشر بمن يجيئ بعده ، فالتوراة بشرت بالمسيح ومحمد عليهما الصلاة وأتم التسليم ، والمسيح عليه السلام بشر بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد جاء ذلك فى القرآن الكريم فقد قال تعالى :

« وإذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصداق لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد ، فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين » (١) .

وأحمد من أسماء النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم .
فالؤمن بمحمد مؤمن بعيسى عليه السلام ، والمسيحي الذي يدخل في الإسلام لا يخرج من المسيحية التي جاء بها عيسى عليه السلام ولكنه يدخل فيها كاملة غير منقوصة ، لأن كمالها الأخذ بما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولقد سئل قس دخل في الإسلام : « لم خرجت من المسيحية ؟ » فقال : ما خرجت منها ، ولكنني أدركتها صحيحة ، وسرت فيها إلى كمالها ، وكمالها بالإيمان بمحمد عليه السلام ، كما أن كمال الإسلام في الإيمان بكل السابقين بل إن ذلك من أصول الإسلام .

الإيمان بالبعث والقيامة

الإيمان بالبعث والحياة الآخرة قرن الإيمان بالغيب ، لأن البعث ليس أمراً مشهوداً بين أيدينا ، بل هو والحياة الآخرة أمران مغيبان والذين يؤمنون بالمادة ولا يدركون سواها ينكرون بعث الأموات

[١] الصف ٦

أحياء ، وينكرون أن تكون هناك حياة أخرى غير الحياة التي يعيشونها ، وقالوا كما حكى الله سبحانه وتعالى عنهم :

« إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين » (١) .
ولكن الله تعالى يقرر الحق الذي لا يصح أن يرتاب فيه مؤمن وهو أن الدار الآخرة هي الباقية .

« وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو ، وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون » (٢) .

ويذكر القرآن الكريم أن الدار الآخرة هي الحياة الحقيقية فيقول سبحانه :

« وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون » (٣) .
أى أن الدار الآخرة هي الحياة الحقيقية ، لأنها الباقية الخالدة وفيها الجزاء والثواب والعقاب .

ولقد كان الماديون يقيسون قياساً مادياً ، والقرآن الكريم يرد قولهم بقياس هو المحكم وحده ، فهم يمنعون البعث بأن ما يفنى لا يمكن أن يعود ، وقد ذكر هذا القياس ورده في قوله تعالى :
« وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم . قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ، وهو بكل خلق عليم ،

[١] المؤمنون ٣٧ . [٢] الأنعام ٣٢ . [٣] النكبات ٦٤ .

الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً ، فإذا أنتم منه توقدون ،
أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم
بلى ، وهو الخلاق العليم ، إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له
كن فيكون « (١) .

ونرى من هذا القياس المادى مبناه النظر المحسوس ، والقياس
القرآنى ما يقع على ما وقع ، فهو قياس المنطق المستقيم ، والآخر
لا استقامة فيه ، لأنه لا يرجع إلى أصل التكوين وبدئى أن
البعث يكون للأجسام ، ولا يكون للأرواح وحدها ، وإلا ما كان
ذلك التعجب منهم ولكان الرد عليهم هو التسليم بامتناع أن تعود
الحياة إلى الرميم من الأجسام ، بل يكون الجواب السهل اليسير :
أن البعث يكون للأرواح لا لكل الأجسام التى صارت رمياً .

وقد قال تعالى حكاية عن منكبرى البعث :

« أئذا متنا وكنا تراباً ذلك رجع بعيد » (٢) .

ويرد الله تعالى قولهم بخلقه السموات والأرض وما فيها ،
وإنزاله الماء ثم يقول سبحانه :

[١] يس : ٧٨-٨٢ .

[٢] ق : ٤ .

« أفعمينا بالخلق الأول ، بل هم في لبس من خلق جديد » (١) .

ويقول سبحانه :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نَّطْقَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَتُقَرَّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ، ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا ، ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ، وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتُوفَى ، وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرْدُ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ مِّنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا » (٢) .

فالبعث على حسب نصوص القرآن مادي ، وليس بروحي فقط كما توهم بعض الفلاسفة وأن الإيمان بالقرآن ورسالة محمد ﷺ يوجب ذلك .

الحياة الآخرة

الحياة الآخرة : هي دار النعيم المقيم ، أو العذاب الأليم .

والأولى : للمحسنين الذين أخلصوا .

والثانية : للكافرين الجاحدين الذين كفروا بالله تعالى ورسوله .

وبينهما عصاة المؤمنين يحاسبون ، ويجزون بالسيئة مثلها ،

[١] ق ١٥

[٢] الحج •

وبالحسنة مثلها ، وهم تحت رحمته وغفراته ، وهو يغفر لمن يشاء
من عباده ، وإن عوقبوا فبمثل ما ارتكبوا أو أقل ولا يزيد
العقاب عما ارتكبوا .

وهنا يثار بحث في أمور ثلاثة هي :

نعيم الآخرة وعقابها أهو مادي أم معنوي ؟ أهو خالد دائم إلى
ما شاء الله تعالى ؟

وهل هناك شفاعاة لأحد في أحد من العباد ؟
ولنتكلم في كل واحدة من هذه الأمور بكلمة موجزة .

المادية والمعنوية في الثواب والعقاب

تقرر أن النعيم مادي في الآخرة، لأن ظاهر القرآن كذلك ، وقد
فسر النبي ﷺ ظاهره بما يدل على أن ذلك مادي ، وليس بمعنوي
ولا يصح أن يخرج لفظ القرآن عن ظاهره إلا بسند من القرآن
أو السنة أو استحالة عقلية ، ولا مستحيل بالنسبة لقدرة الله تعالى
بل هو القادر على كل شيء ولا قادر سواه سبحانه وتعالى .

ومع أنه من المقطوع به أنه مادي ، فإنه يجب أن نفهم أن ما ذكر
من إفواكه ومواد هو أعلى من المواد التي يذكر مسماها في الدنيا ،

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء » وقد علق ابن تيمية على ذلك بقوله : « إن الله أخبر أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماءً وحريرًا وذهبًا وفضةً ، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلةً ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله تعالى :

« وأتوا به متشابهاً ، ولهم فيها ، أزواج مطهرة ^(١) » .

أى يشبه ما في الدنيا ، وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق ، من بعض الوجوه ، فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصة لا ندركها في الدنيا ، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم وجود عينها ، أو نظيرها من كل وجه ^(٢) » .

ولقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال في نعيم الجنة :

« فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » .
ولقد وصف القرآن خمر الجنة مثلاً بأوصاف ليست في خمر الدنيا ،
فحقيقتها تخالفها .

[١] البقرة ٢٥

[٢] التدمرية في التشابه والتأويل ص ١٢

وقد يقول قائل : إلك قررت أن نعيم الجنة مادي استمساكا
بظاهر الألفاظ ، وتركت الظاهر عندما قلت إنه ليس مماثلا لما
في الدنيا ، وما يسمى باسمه !!

ونقول في الجواب عن ذلك : إتنا نفينا المماثلة بينه وبين ما سمي
من نعيم الدنيا معتمدين على النص ، وبذلك ما أخرجنا اللفظ عن
ظاهره ، بل فسرناه بتفسير القرآن الكريم ، فقد قال تعالى في وصف
خمر الجنة :

« يطوف عليهم ولدان مخلدون ، بأَكواب وأباريق وكأس من
معين ، لا يصدعون عنها ولا ينزفون ^(١) » .

أى أنها لا تستر عقولهم ، ولا تنزفها ، فمما يكون الإدراك
الكامل ، وإذن فليس لها من خمر الدنيا إلا الإسم ، وصرح القرآن
الكريم بأن نعيم الجنة مشابه لنعيم الدنيا وليس هو ، إذ المشابهة
تقتضى التغاير فهو غيره ، وفوق ذلك قد روينا ما قاله النبي ﷺ
وهو « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب
بشر » وذلك يفيد أنه ليس مما رأوا في الدنيا ، فليس منه ، وإن
حمل اسمه ، فالخروج عن الظاهر إنما هو بدليل من النصوص .

[١] الواقعة ١٧ - ١٩

والثانية : خلود نعيم الجنة وعقاب النار :

وصف القرآن الكريم نعيم الجنة بالخلود والبقاء ، ووصف عذاب جهنم بالبقاء والخلود ، وقد وردت في ذلك نصوص كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى :

« للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها »^(١) .

وقوله في عذاب جهنم بالنسبة للكافرين :

« خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون »^(٢) .

ومثل قوله تعالى وقد جمع بين العذاب والثواب :

« فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد . وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ »^(٣) .

وقد ذكر سبحانه وتعالى وصف الخلود مقروناً بالثواب والعقاب في القرآن أكثر من ثمانين مرة .

[١] آل عمران ١٥ .

[٢] البقرة ١٦٢ .

[٣] هود ١٠٦-١٠٨ .

والخلود معناه البقاء الدائم وقد وصف النعيم بالدوام صراحة
في مثل قوله تعالى :
« أكلها دائم » (١) .

والدوام والخلود : البقاء إلى غير زمن محدود ، وهو الذي لا تعرف
له نهاية ، وما دمنا نسير على مبدأ الأخذ بظاهر القرآن من غير
محاولة لتأويله بأي نوع من التأويل ، فإنه لا بد من الأخذ بظاهر
القرآن في الخلود ، وعلى ذلك تضافرت أقوال كل المفسرين ، وبذلك
فهم الصحابة في حضرة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يرد
ما يعارض هذا الظاهر مطلقا .

وقد يقول قائل : إن الله تعالى قال في النص الذي تلوناه أخيرا :
(إلا ما شاء ربك) وهذا قد يوصىء إلى احتمال انتهاء زمن الشقاء ،
ونقول : إن كل شيء يتعلق بمشيئة الله تعالى ، وهذا لا يمنع الخلود ،
ومشيئة الله تعالى قد تتعلق بالبعض دون الكل ، وإن الله تعالى
بعد ذكر المشيئة الإلهية أكد البقاء الدائم فقال سبحانه وتعالى :
(عطاء غير مجذوذ) ، أي غير مقطوع .

وذكر المشيئة في هذا المقام للإشارة إلى أن ذلك بإرادته هو ومشيئته ،

[١] الرعد ٣٠ .

ولهذا قال بعد المشيئة في عذاب الكفار: (إن ربك فعال لما يريد) .
وإذا كان في هذا النص احتمال بعيد ، فالنصوص الأخرى
قاطعة بالدوام .

وقد ثبتت فكرة عند بعض العلماء في الماضي ، ورددها الذين
يرددون شواذ الأفكار ليشتهروا بالعلم والتعمق والتجديد ،
وهو أن الخلود في أوصاف الجنة والنار ليس معناه البقاء الدائم ،
بل معناه البقاء الطويل ، وقد ذكر ذلك الرأي في كتاب : (حادي
الأرواح) المنسوب لابن القيم ، ومهما يكن سند هذا الرأي من
العقل ، فإننا لا نقبله لأنه يخالف ظاهر القرآن ، وحتى الآية التي
ذكرت فيها المشيئة كان فيها ما يؤكد الخلود بمعنى الدوام الذي
لا حد له ، إذ قال سبحانه وتعالى :
« ما دامت السموات والأرض » .

وذكر المشيئة في أمور اليوم الآخر في موضعه ، لأن اليوم
الآخر لا نعلم ما فيه إلا بإعلام الله تعالى ، ونحن في ظل إرادته
ومشيئته ، وستبدو لنا المشيئة عيانا لا خفاء معه ، فهو يوم التجلي
الذي لا يخفى فيه شيء ، وأمورنا إليه .
ولكن نحن في هذه الدنيا يجب أن نعتقد بما يخبرنا به في كتابه
الكريم الذي هو نوره الذي نهتدي به .

وقبل أن نختم ذلك الكلام الموجز من بحثنا نرى من الإنصاف أن نقول : إن ابن القيم ليس أول من قال بفناء نعيم الجنة وعذاب النار ، بل سبقه إلى ذلك الكلام (الجهم بن صفوان) في العصر الأموي ، فقد نقل عنه الأشعري في كتابه : (مقالات الإسلاميين) أنه أول من قال هذه المقالة ، واعتمد في قوله هذا على قوله تعالى : « هو الأول والآخر » يمكن أن يكون آخراً إلا إذا كان ، وحده المنفرد بالوجود ، ولا موجود معه من أى شيء من الأشياء ، أو أى نوع من الأحياء .

الشفاعة يوم القيامة :

قد ثبتت الشفاعة بالقرآن الكريم ، فقد قال تعالى :
« من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه » (١) .

وقال تعالى :

« ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون » (٢)

وقال تعالى :

« يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا » (٣) .

وقال تعالى :

« لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا » (٤) .

[٢] الأنبياء ، ٢٨ .

[٤] مريم ، ٨٧ .

[١] البقرة ، ٢٥٥ .

[٣] طه ، ١٠٩ .

وقال تعالى :

« ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » (١) .

وهكذا جاءت النصوص القرآنية تثبت الشفاعة ، ولكن هي مقيدة دائماً بأنها لا تكون إلا لمن أذن له الرحمن ، وعلى ذلك لا يمكننا أن ننكر أن الشفاعة ثابتة يوم القيامة ، ويوم يقوم الحساب والميزان ، ومن أنكرها فإنه ينكر أمراً ثابتاً بالقرآن الكريم ، وقد تكرر ذكره فيه .

ولكن هذه الشفاعة لا تفيد أنها تستنزل الله تعالى عن حكمه ، وعما قرره في شأن عباده لأنها لا تكون إلا بإذنه ، ولا تكون إلا لمن يعهد الله تعالى إليه بالشفاعة ، فهي من جهة فتح لباب العفو والغفران ، لمن كان يستأهل العفو والغفران ، ومن جهة أخرى هي تكريم لمن يشفع ، ورفع لمنزله ، وقد وردت السنة مبينة أن النبي ﷺ يشفع في بعض من أذنبوا بعد أن يحاسبوا بأمر من الله تعالى ، فهي رفع لمنزله عليه السلام ، وإنزال له عايه السلام في المقام المحمود الذي ينزله الله تعالى فيه يوم القيامة .

[١] سبأ ٢٣ .

رؤية الله تعالى يوم القيامة

وردت نصوص قرآنية تثبت رؤية المؤمنين لربهم بظاهرها ،
مثل قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة » (١) .
وهي صريحة في إثبات الرؤية للمؤمنين ونفي الرؤية عن المشركين
والكافرين بقوله تعالى :

« كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون » (٢) .

وهذان نصان صريحان في أن الله تعالى كرم المؤمنين برؤيته ،
وأبعد الكافرين ، فجعلهم عنه محجوبين ، ولكن قرر بعض العلماء
أن رؤية الله تعالى غير ممكنة ، لأن الرؤية تقتضي مكانا ، تقتضي
جسما يتجه إليه البصر ، وزكوا ذلك بقوله تعالى : « لا تدركه الأبصار ،
وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير » (٣) .

ولكن العلماء الذين أخذوا بصريح القرآن ردوا ذلك بأن الرؤية
التي أثبتها النص في الآخرة ، والتي نقاها في الدنيا ، وفوق ذلك
فإن قوله تعالى : « لا تدركه الأبصار » نفي لإدراك الأبصار ، وليس
نفيًا للرؤية ، والإدراك إحاطة ، وهي لا تحيط بذات الله العلية ،
والحق أن الجواب الأول أسلم .

[١] القيامة ٢٢ ، ٢٣ . [٢] المطففين ١٥ . [٣] الأنعام ١٠٣ .

وأما اقتضاء الرؤية للقول بأن الله تعالى جسم ، فذلك إنما هو في الدنيا ، ورؤية يوم القيامة تكون بحال لا تكون كحال الناس فهي نوع من الكشف ، والتجلي ، والرؤية من غير كيف ولا حد ولا جسمية ، ولقد قال تعالى في حال الإنسان يوم القيامة « فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد » (١) .

وإننا نرى إثبات الرؤية من غير كيف ، وإن كنا لا نكفر من يؤول النص .

وبعد : فهذه هي أصول العقيدة ذكرناها معتمدين على النصوص الصريحة القطعية من كتاب الله مفسرة من السنة فيما يحتاج منها إلى تفسير .

وتركنا ما لم يثبت إلا بأخبار الأحاد كنزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان ، وكأخبار المسيح الدجال فإننا وإن كنا نقبلها ولا نردها كما قررنا في صدر كلامنا - لا نضيفها إلى أصل العقيدة الذي يعتبر منكروه كافراً .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
٧	الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية
١١	العلم بالأحكام الإسلامية
١٨	التوحيد
٢٩	التأويل والظاهر والمشتبهات
٥١	الوحدانية في الخلق والتكوين
٦١	تعليل أفعال الله تعالى
٦٤	الوحدانية في العبادة
٦٧	لا وساطة بين العبد وربه
٧١	الحوارق للعادات على أيدي غير الأنبياء
٧٣	زيارة قبور الصالحين
٧٤	شهادة أن محمدا رسول الله
٨١	الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين
٨٢	الإيمان بالغيب هو فرق ما بين الدين والزندقة
٨٥	الإيمان بالرسل السابقين
٨٩	الإيمان بالبعث والقيامة
٩٢	الحياة الآخرة
٩٣	المادية والمعنوية في الثواب والعقاب
٩٩	الشفاعة يوم القيامة
١٠١	رؤية الله تعالى يوم القيامة

الكتاب القادم

التقويم العربي قبل الإسلام

وتاريخ ميلاد الرسول وهجرته ﷺ

لمؤلفه : المرحوم محمود باشا الفلامكي

ويقول عنه فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية : « هذا الكتاب أزيه وأقدمه مثنيًا عليه - إلى كل هؤلاء الذين يسعدهم أن يروا بحثًا أصيلاً يتسم بالإنزاج والعمق والروية » .

طبع بمطبعة الأزهر

الثن ٥ قروش